

جمهورية مصر العربية



مَعهد التخطيط القومى

مذكرة خارجية رقم (١٢٦٥)

الطاقة الاستيعابية والتنمية الاقتصادية

اعداد

دكتور السيد عبد العزيز دحيه

يونيه ١٩٨٠

المتاهرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

فهرس المحتويات

صفحة

مقدمة

١	<u>أولا : المفاهيم الأساسية للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي</u>
١	أ - مفهوم الطاقة الاستيعابية .
٥	ب - بعض الأسس النظرية لدراسة الطاقة الاستيعابية .
١٣	<u>ثانيا : أهمية دراسة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي</u>
٢٠	<u>ثالثا : العوامل المحددة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي</u>
٢٠	أ - المجالات الاستثمارية المتاحة .
٢١	ب - الظروف الاقتصادية السائدة .
٢٢	ح - طبيعة العائد المتوقع من الاستثمار .
٢٣	<u>رابعا : معوقات التوسع في الطاقة الاستيعابية</u>
٢٣	أ - المعوقات الاقتصادية
٢٦	ب - المعوقات الهيكلية .
٢٧	ح - المعوقات البشرية .
٢٨	د - المعوقات التنظيمية .
٣٠	هـ - معوقات أخرى .
٣١	<u>خامسا : تقدير الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي</u>
٣١	أ - باستخدام الحسابات القومية .
٣٦	ب - بالاستناد الى معدل النمو المحقق في الاستثمار .
٤٢	ح - باستخدام معدل العائد المتوقع على الاستثمار .
٤٩	د - باستخدام المعامل الحدى لرأس المال للإنتاج .
٦٠	هـ - باستخدام دالة الإنتاج .
٦٥	<u>سادسا : خلاصة</u>
	قائمة المراجع العربية والأجنبية .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

يتوقف نجاح سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حجم الاستثمار المخطط وكفاءة توزيعه واستخدامه في المجالات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة . ومن أجل تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة - الداخلية منها والخارجية - فلا بد من أن تتمشى خطط وبرامج الاستثمار الموضوعة مع قدرة الدولة على الاستيعاب أو الاستخدام الفعال لتلك الاستثمارات .

وانطلاقاً من ذلك تتضح أهمية التعرف على الطاقة أو القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطنى . وإذا كان هذا الموضوع قد اكتسب أهمية خاصة فى الوقت الحاضر فى الدول البترولية ذات الفوائض الهائلة فى مواردها المالية ، إلا أنه لا يقل أهمية فى الدول النامية الأخرى ، خاصة تلك التى يتاح لها فرص الحصول على موارد مالية أجنبية كبيرة سواء فى صورة قروض حكومية أو قروض من مؤسسات ومنظمات دولية . ويرجع ذلك الى أن الحصول على تلك الموارد المالية الأجنبية يترتب عليه التزامات مستقبلية تتمثل فى التزامات تلك الديون من أقساط وفوائد ، الأمر الذى يتطلب كفاءة تحديد حجم ومجالات استخدام تلك الموارد حتى يمكن مواجهة تلك الالتزامات فى المستقبل وتحقيق التنمية المنشودة فى الاقتصاد القومى . وحتى فى حالة الهبات والاعانات الدولية التى قد لا يترتب عليها التزامات مستقبلية ، فإنه يجب التأكد من كفاءة استخدامها لأن هذه الموارد محدودة وليست متجددة باستمرار .

وتجدر الإشارة الى أنه على الرغم من أهمية وحيوية هذا الموضوع ، إلا أن ما كتب فيه يعتبر محدوداً الى درجة كبيرة . وإذا كان لذلك من ميزة نسبية ، إلا أنه يمثل فى الوقت ذاته صعوبة غير قليلة للكتابة فيه . و عليه فسوف نركز فى هذا الجزء على استعراض

المفاهيم الأساسية للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القوي وأهمية دراستها وحض طرق
تقديرها ومعوقات التوسع فيها من الناحية النظرية بصورة أساسية على أن يتم مناقشة
الجوانب العملية أو التطبيقية لذلك في دراسة لاحقة بمشيئة الله .

(أولا) المفاهيم الأساسية للطاقة الاستيعابية للاقتصاد

القومي

أ - مفهوم الطاقة الاستيعابية

ارتبط الاهتمام بدراسة الطاقة أو القدرة الاستيعابية للاقتصاد القومي تاريخيا بعد الحرب العالمية الثانية ببرامج المعونات الأجنبية التي قدمتها الدول المتقدمة للدول النامية ، خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية . لذلك نجد أن معظم محاولات مناقشة هذا الموضوع - عادة بصورة عامة - كانت في إطار تحديد الحجم المناسب من المعونات الخارجية الذي يجب تقديمه للدول النامية . فنجد أن B. Higgins على سبيل المثال يعرف القدرة الاستيعابية بأنها كمية المعونات الاقتصادية والفنية الممكن استخدامها بكفاءة ^(١) . غير أنه يعرفها بطريقة أكثر دقة في مجال آخر بأنها كمية الاستثمارات الممكن تنفيذها خلال فترة معينة - (خمس سنوات مثلا) بحيث لا يرتفع معامل رأس المال للانتاج الحدي Incremental Capital output ratio (ICOR) عن مستوى معين ، أو لا ينخفض معامل الانتاج لرأس المال الحدي " الانتاجية الحدية لرأس المال " عن مستوى معين يزيد عن تكلفة الحصول على رأس المال (سواء المحلي أو الأجنبي) أو معدل الفائدة عليه حتى تحقق تلك الاستثمارات زيادة صافية في الدخل القومي . أما R. Mikesell فيعرف الطاقة الاستيعابية بالقدرة على استخدام الموارد المتاحة بحيث تتحقق زيادات صافية متتالية في الناتج القومي تعادل قيمتها الحاضرة

B. Higgins : Economic Development, Principles, Problems, and Policies, W. Norton, N.Y., 1979, pp. 614-615. (١)

_____ : United Nations and U.S. Foreign Economic Policy, Irwin, 1962 p.22-26. (٢)

قيمة الموارد المستثمرة (١).

ويشير J. Adler الى أن الطاقة الاستيعابية تتمثل في ذلك القدر من الاستثمار (كرقم مطلق أو كنسبة من الناتج القومي الاجمالي) الممكن تنفيذه بمعدل عائد مقبول بافتراض حجم معين من عوامل الانتاج الأخرى اللازمة (٢). ويعرفها بعض الكتاب كذلك بأنها مجموع قيم الفرص الاستثمارية التي يمكن استغلالها بنجاح في اقتصاد ما خلال فترة معينة (٣).

وانطلاقاً من افتراض وجود حد أقصى لحجم الاستثمار الذي تستطيع دولة ما تنفيذه بنجاح - خلال فترة معينة - يعرف R. Gulhati الطاقة الاستيعابية بأنها ذلك الحجم من الاستثمار الذي يتعادل عنده معدل الفائدة الصافي لهـذه الاستثمارات مع معدل الخصم الاجتماعي المقبول من وجهة نظر المجتمع (٤). ونظراً لأهمية دراسة الطاقة الاستيعابية من وجهة نظر التوازن الخارجى والاستقرار الداخلى ، فقد عرفها بعض الكتاب بأنها ذلك الحجم من الاستثمار الممكن تنفيذه دون احداث خلل جوهري في ميزان المدفوعات أو في الاستقرار الاقتصادي الداخلى (٥). وأخيراً يـرى

(١) R. Mikesell : Private and Government Investment Abroad, Oregon, 1962, p.363.

(٢) Quoted by W.J Stevens: Capital Absorptive Capacity in the Developing Countries, A. Sijthoff Leiden, 1971, p.31.

(٣) حكمت النشاشيبي : استثمار الأرضة العربية - دار الشايع للنشر، الكويت ١٩٧٨
صفحة ١٠٣.

(٤) R. Gulhati : The Need for Foreign Resources, Absorptive Capacity, and Debt servicing Capacity in J. Adler (ed.) capital Movements and Economic Development, McMillan, London, 1967, pp. 245-246.

(٥) Mier and Baldwin in Stevens, op. cit. pp. 33.

W. Stevens بأن دراسة الطاقة الاستيعابية يجب أن تتركز في التعرف على حجم رأس المال المحلي والأجنبي الممكن مزجه بكفاءة وبصورة منتجة مع عناصر الانتاج الأخرى المتوافرة محليا . وبناء عليه يعرف الطاقة الاستيعابية بأنها الحجم الأمثل من الاستثمار الخاص والعام والتي يمكن تنفيذها بنجاح خلال فترة معينة — خمس سنوات مثلا — بافتراض توافر الموارد المالية المحلية والأجنبية وباستخدام أفضل فنون الانتاج المتاحة (١).

يتضح من التعريفات السابقة — وغيرها — عدم وجود اتفاق تام على مفهوم أو تعريف عام للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي ، ومع التسليم باختلاف تركيز اهتمام كل كاتب في تعريفه على العناصر التي يراها أكثر أهمية — من وجهة نظره — الا أنه يمكن القول بأنها جميعا تهتم بتوضيح العلاقة بين حجم الاستثمار الممكن تنفيذه والعائد المتوقع من هذا الاستثمار . وبناء على ذلك يمكن تعريف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي بأنها ذلك القدر من الموارد المالية المحلية والأجنبية الذي يمكن تنفيذه خلال فترة معينة بحيث لا ينخفض العائد الصافي المترتب عليه (المباشر وغير المباشر) عن مستوى معين ولا يترتب عليه حدوث اختلالات جوهرية في ميزان المدفوعات أو الاستقرار الاقتصادي . ويمكن القول بأن هذا المفهوم للطاقة الاستيعابية يوضح القدر الملائم من الاستثمار الذي يحقق الأهداف المشار إليها مثل مستوى معين للعائد الصافي — المباشر وغير المباشر أو العائد الاجتماعي — وحيث لا يترتب عليه تفاقم مشاكل العجز في ميزان المدفوعات أو التضخم الداخلي وغير ذلك من المشاكل الاقتصادية الجوهرية . ويمكن الذهاب لأبعد من ذلك في توضيح التعريف السابق فتقول أنه يجب تحديد الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني بما يساهم في علاج المشاكل الاقتصادية الرئيسية التي يعاني منها هذا الاقتصاد مثل مشاكل العجز في ميزان المدفوعات أو التضخم أو البطالة وغيرها . وبالتالي يبدو جليا أن تحديد الطاقة

Stevens, op. cit., p. 35.

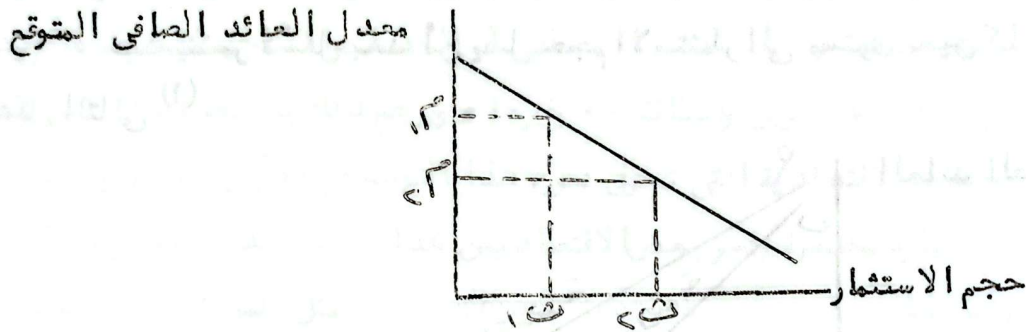
(١)

الاستيعابية مسألة نسبية تعتمد على الأهداف التي يسعى المجتمع لتحقيقها والأولويات التي يضعها لتلك الأهداف وكذلك إمكانيات التحقيق من خلال الاستثمارات التي تتحكم في حجمها مدى وفرة عناصر الانتاج الأخرى اللازمة لتنفيذ تلك الاستثمارات (١).

وبناء على ما سبق يمكن تخفيض حجم العائد الصافي المقبول على الاستثمارات من أجل زيادة حجم الاستثمارات أو التوسع في الطاقة الاستيعابية إذا كان ذلك الحجم سيساهم بصورة أكثر فعالية في علاج بعض المشاكل الاقتصادية الجوهرية في المجتمع كالبطالة أو التضخم أو عجز ميزان المدفوعات . هذا بافتراض إمكانية تنفيذ الحجم الجديد من الاستثمار أى توافر عناصر الانتاج الأخرى المساعدة ولكن فقط بمعدل عائد صافي أقل .

(١) على الرغم من مفهوم أو معيار الطاقة الاستيعابية قد جرى استخدامه في مجال مناقشة إمكانيات الدولة في استيعاب استثمارات جديدة أو مزيد من رأس المال ، إلا أنه ليس هناك ما يمنع من استخدامه في مجالات أخرى مثل مناقشة كافة الاقتصاد القومي على استيعاب مزيد من العمالة مثلاً "Labor Absorptive Capacity" وفي هذه الحالة يكون الاهتمام مركزاً في التعرف على قدرة الدولة على تشغيل مزيد من القوى العاملة بصورة منتجة وفعالة دون أن يؤدي ذلك إلى بطالة مقنعة . وقد يكون مثل هذا المعيار هاماً للدول التي لا تعاني من قصور في مواردها المالية بل في مواردها البشرية مثل الدول البترولية . وفي مثل تلك الحالات ترتبط مقدرة الاقتصاد القومي على استيعاب مزيد من العمالة على مدى وفرة الخدمات الاجتماعية المختلفة والمساكن بجانب عناصر الانتاج الأخرى — غير رأس المال — .

ب — بعض الأسس النظرية لدراسة الطاقة الاستيعابية
يفترض تحليل الطاقة الاستيعابية وجود علاقة عكسية بين حجم الاستثمار ومعدل
العائد الصافي المتوقع الحصول عليه (المباشر وغير المباشر) من هذا الاستثمار .
ويمكن تمثيل تلك العلاقة كما يلي :



شكل (١)

العلاقة بين الاستثمار والعائد المتوقع منه

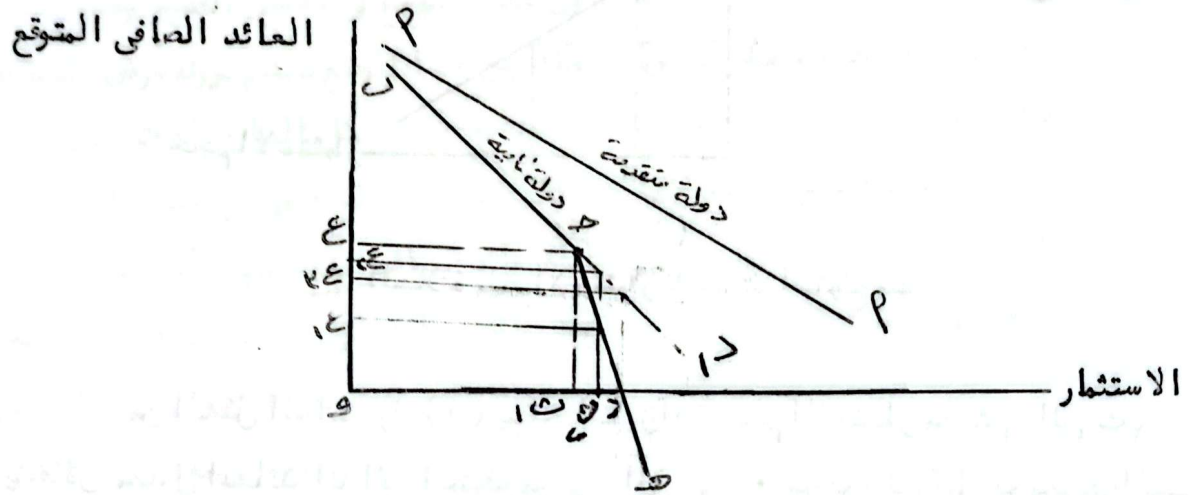
من الشكل السابق رقم (١) يتضح أنه بزيادة حجم الاستثمار من ث١ الى ث٢
ينخفض معدل العائد الصافي المتوقع من ر١ الى ر٢ . ويرجع ذلك كما هو معروف الى
قانون تناقص الايراد أو الغلة بالنسبة للحجم (١) . وكذلك الى تزايد تكاليف عناصر
الانتاج الأخرى التي تتعاون مع الكميات الإضافية من رأس المال فضلا عن تزايد تكاليف
رأس المال مع زيادة الطلب على المعدات الرأسمالية الناتج من تزايد الاستثمار .

Decreasing Returns to Scale.

(١)

يمكن لمعدل العائد الصافي المتوقع أن يتزايد في المراحل الأولى للاستثمار كنتيجة
لتزايد الغلة أو الايراد بالنسبة للحجم وذلك نظرا لأن التوسع الاستثماري في مراحله
الأولى يجعل من الممكن الاستفادة من الوفورات الداخلية والخارجية .

ونظرا لاختلاف الظروف الاقتصادية (وغير الاقتصادية) في الدول المتقدمة عن الدول النامية فان بعض الكتاب يميل الى التمييز بين منحنى العائد الصافي المتوقع في الدول النامية والدول المتقدمة ، وذلك بتوضيح أن الوضع في الدول المتقدمة يأخذ الشكل السابق الإشارة اليه حيث ينخفض معدل العائد المتوقع على رأس المال بصورة تدريجية مع زيادة رأس المال . أما في الدول النامية فان شكل الخط والمنحنى يختلف بعض الشيء ، حيث ينكسر لأسفل بعد أن يصل حجم الاستثمار الى مستوى معين كما هو واضح في الشكل التالي (١)



شكل رقم (٢)
العلاقة بين الاستثمار والعائد في الدول المتقدمة والنامية

في الشكل السابق يمثل أ العائد المتوقع على رأس المال في الدول المتقدمة أما ب حد فيمثل العائد المتوقع في الدول النامية . وعلى الرغم من أن الاختلاف بين

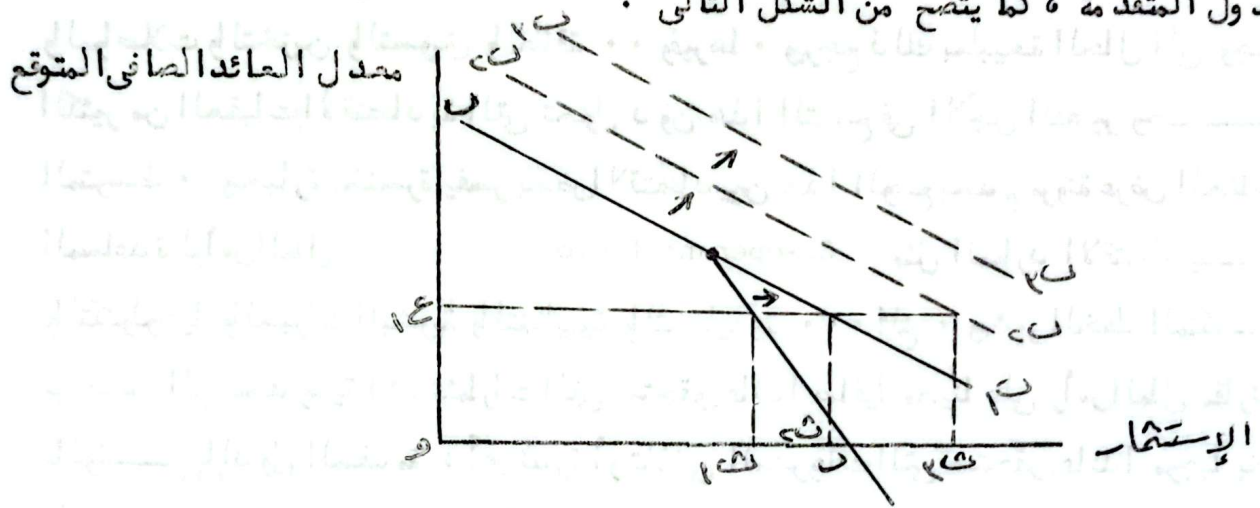
(١) C. Gebelin : Forecasting Absorptive Capacity for oil Revenues, in R. El-Mallakh & C. McGuire: U.S. and World Energy Resources, Prospects and Priorities, ICEED, Colorado, 1977, pp. 106-107.

معدلات العائد المتوقع على الاستثمار قد لا يكون كبيرا في المراحل الأولى للتنمية في الدول النامية نظرا لعلامة الكمية المتاحة من عناصر الانتاج الأخرى المساعدة لرأس المال والمشروعات الهيكلية المختلفة وحجم السوق . . . الخ . فان هذا الاختلاف يزداد بمعد وصول حجم الاستثمار الى ١٠ . ويرجع ذلك الى أن الزيادات المستمرة في رأس المال لن تجد توسعا متناسبا معها من عناصر الانتاج الأخرى اللازمة . وكذلك بسبب القيود التي تقف أمام استمرار التوسع في رأس المال الاجتماعي أو الخدمات الانتاجية المختلفة كالنقل والمواصلات والتخزين والتسويق والطاقة . . . وغيرها . ويرجع ذلك بطبيعة الحال الى وجود الكثير من العقبات الاقتصادية التي تحول دون هذا التوسع في الأجل القصير وحتى المتوسط . ومعبارة مختصرة يفسر بعض الاقتصاديين هذا الوضع بعدم مرونة عرض العناصر المساعدة لرأس المال Co-operant factors مثل الموارد الاقتصادية والتكنولوجيا والخبرات البشرية والتنظيمية والتخليطية . . . الخ . ويشير الخط المنكسر بحد الى محدودية الاستثمارات التي ستحقق عائدا صافيا معينا على رأس المال مقارنة بالوضع في الدول المتقدمة . أي ندرة أو تلاشى المشروعات التي ستحقق عائدا موجبا بعد النقطة د . وإذا قارنا ذلك بحالة الدول المتقدمة فاننا نجد تفاوتا كبيرا ومتزايدا في حجم الاستثمارات في الدول المتقدمة مقارنة بالدول النامية بعد انخفاض معدل العائد المتوقع الى المستوى ع يزداد كلما اتجهنا لأسفل .

ومعبارة أخرى يمكن القول بأن مرونة خط العائد المتوقع على رأس المال أقل في الدول النامية عن الدول المتقدمة . وتزداد الفجوة بين المرونتين بعد النقطة ح . ويرتبط ذلك كما سبق وأشرنا بمرونة عرض عناصر الانتاج الأخرى المساعدة لرأس المال . وبطبيعة الحال يؤدي التوسع في الطاقة الاستيعابية عن طريق زيادة عرض العناصر المساعدة لرأس المال وتوفير رأس المال الاجتماعي وتوفير المناخ الملائم للاستثمار الى تحديد مسار الخط بحد هـ بحيث يتلاشى الانكسار أو يكاد وتنتقل النقطة د الى الوضع د ١ مثلا . ومعنى هذا ارتفاع معدل العائد الصافي المتوقع على الاستثمار د ١ . فمثلا عند النقطة

ث٢ يصبح معدل العائد الصافي وع٢ بدلا من وع١ سابقا . كما أنه عند النقطة د يزداد معدل العائد الى وع٣ بدلا من صفر في الحالة الأصلية .

هذا وتجدر الإشارة الى أن نجاح الدول النامية في إزالة معوقات التنمية والتوسع في الاستثمار (في الأجل المتوسط والطويل) يمكن أن يرفع بحد إلى أعلى مشيرا بذلك إلى عائد صافي متوقع أعلى عند كل حجم للاستثمار وليقارب بذلك الخط ١١ للدول المتقدمة ، كما يتضح من الشكل التالي :



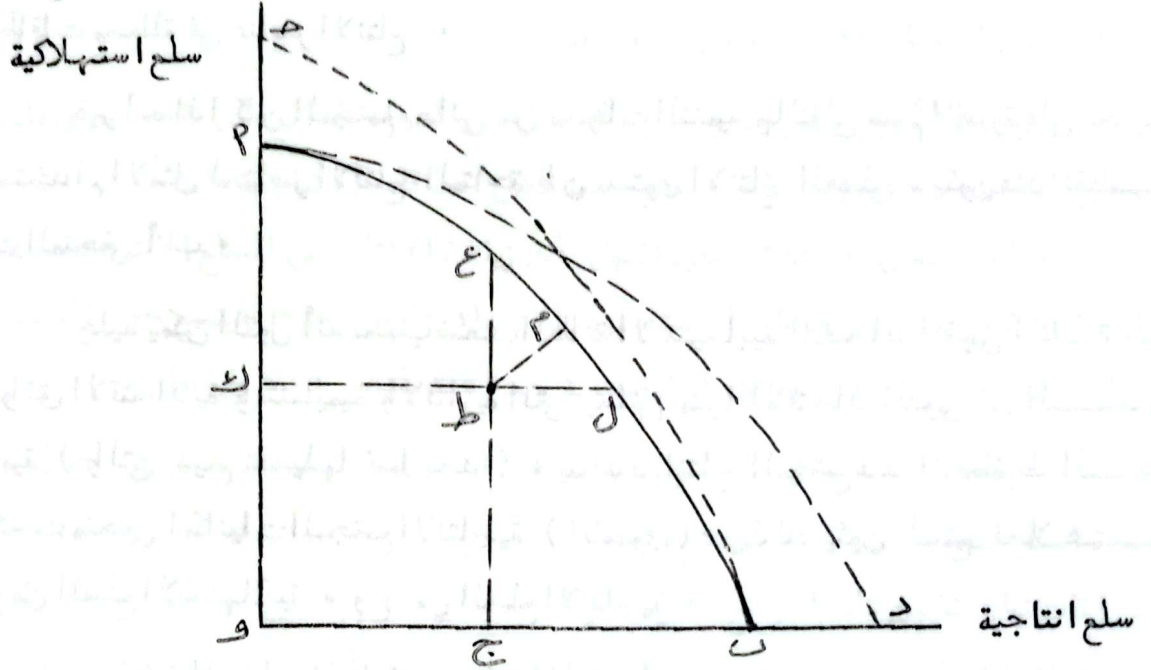
شكل رقم (٣)

التغير في خط العلاقة بين الاستثمار والعائد

حيث يتضح أن نجاح الدولة النامية في إزالة معوقات التوسع في الطاقة الاستيعابية سيمكنها في البداية من إزالة الانكسار في الخط ب ب ليصبح ب ب١ ، ثم ينتقل الخط بكامله إلى أعلى إلى الوضع ب ب٢ . وهكذا .

ولتوضيح أثر التوسع في الطاقة الاستيعابية على حجم الاستثمار ، نفترض أن معدل العائد المقبول هو وع١ . في الوضع الأصلي يكون حجم الاستثمار وث١ ، وتعديل مسار الخط ، يزداد حجم الاستثمار إلى وث٢ ثم ينتقل الخط إلى الوضع ب ب٢ . يزداد الاستثمار مرة أخرى إلى وث٣ . وهكذا .

هذا ويمكن مناقشة أثر التوسع في الاستثمار وإزالة معوقات التوسع في الطاقة الاستيعابية باستخدام منحنيات امكانيات المجتمع الانتاجية^(١). ذلك أن الانتاج المحقق في كثير من الدول النامية يقل عن امكانيات هذه الدول الانتاجية بسبب العوائق المختلفة التي تحول دون الاستخدام الكامل والامثل لتلك الامكانيات . والشكل التالي يوضح ذلك .



شكل رقم (٤)
منحنى امكانيات المجتمع الانتاجية

حيث يمثل أ ب منحنى امكانيات المجتمع الانتاجية لمجموعتين من السلع هما السلع

Production Possibility Curves.

(١)

لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع أنظر :

M.L. Jhingan : The Economics of Development and Planning with Special Reference to India, Vikas Pub. House, Bombay, 1975 pp. 32-38.

الاستهلاكية والسلع الانتاجية (يمكن وضع أى مجموعتين من السلع على المحورين) بحيث
أن كل النقط الواقعة عليه تمثل الاستغلال الكامل والامثل لكل امكانيات المجتمع الانتاجية .
وتحدد النقطة التى يختارها المجتمع وفقا لتفضيله لانتاج هاتين المجموعتين من السلع .
معنى هذا أن أى نقطة على المنحنى تحقق الكفاءة الاقتصادية حيث لا توجد بطاقة مقنعة
أو طاقات معطلة فى عناصر الانتاج .

غير أنه اذا كان المجتمع يعانى من معوقات التنمية وبالتالى عدم القدرة على تحقيق
الاستخدام الامثل لعناصر الانتاج المتاحة فان مستوى الانتاج الفعلى سيكون عند نقطة
تحت المنحنى أ ب .

وعليه يمكن القول أنه بسبب ضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى الناتجة من
العوائق الاقتصادية والتنظيمية والادارية التى يعانى منها الاقتصاد القومى فى الدول
النامية (والتى سيتم تفصيلها فيما بعد) ، يتحدد انتاج المجتمع عند النقطة ط التى
تقع تحت منحنى امكانيات المجتمع الانتاجية (القصوى) . وذلك يكون المنتج فعلا هو
وك من السلع الاستهلاكية ، وج من السلع الانتاجية .

ومع ازالة العقبات السابقة يستطيع المجتمع أن ينتقل من النقطة ط الى نقطة
أخرى تقع على المنحنى مثل النقطة ح (اذا أراد استغلال كل التوسع فى الطاقة
الانتاجية فى انتاج سلع استهلاكية فحسب) ، أو الى النقطة ل (اذا فضل توجيه تلك
الزيادة نحو السلع الانتاجية) . أو الى مزيج بين زيادة انتاج السلع الاستهلاكية والسلع
الانتاجية عند النقطة م .

وتجدر الاشارة الى أن التحليل السابق استاتيكي فى طبيعته Static

Analysis حيث يفترض عدم تغير حجم الموارد الاقتصادية المتاحة فى المجتمع ، وبالتالى
يفترض أن التحرك من النقطة ط الى نقطة أخرى على المنحنى سببه ازالة العوائق الموجودة
فى الاقتصاد القومى وبالتالى زيادة كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة ، أو بعبارة

أخرى استغلال كل الطاقات الانتاجية المتاحة في المجتمع بكفاءة وطبيعة الحال يتضمن الانتقال من النقطة ط الى نقطة أخرى توسعا في الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي . حيث أنه لن يمكن زيادة انتاج السلع الاستهلاكية أو السلع الانتاجية أو كليهما الا اذا ارتفعت طاقة الاقتصاد القومي على استيعاب استثمارات جديدة على الأقل لاستخدام الامكانيات والطاقات الانتاجية غير المستغلة .

ومعبرة أخرى يمكن القول بأن الانتقال من النقطة ط الى أى نقطة أخرى على منحنى امكانيات المجتمع الانتاجية يعنى استغلال الطاقات الانتاجية المتاحة في المجتمع أفضل استغلال ممكن . هذا ويمكن القول بأن زيادة الانتاج من السلع الانتاجية والاستهلاكية سيزيد من الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي حيث سيتسع حجم السوق وتقل أو تنعدم معوقات الاستثمار الاقتصادية وغير الاقتصادية ... وغيرها .

وتجدر الاشارة الى أن الزيادة السابقة في انتاج المجتمع عن طريق انتقاله من نقطة أسفل منحنى امكانيات المجتمع الانتاجية ، الى نقطة عليه تتطلب نسبيا قدرا قليلا من الاستثمار تتضمن تلك المبالغ اللازمة لازالة المشاكل المترتبة على الاختلالات الهيكلية في أسواق الدول النامية أو عدم كمالها سواء بالنسبة للسلع أو عناصر الانتاج "Market Imperfections" مثل توفير المعلومات الكافية عن فرص العمل أو الاستثمار المتاحة أو زيادة قدرة عناصر الانتاج على التحرك ورفع كفاءة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية القائمة والحد من القوى الاحتكارية وتحسين الأسواق المالية وتوفير مزيد من الائتمان بشروط ميسرة (١) ... الخ .

وزيادة طاقة المجتمع الانتاجية وارتفاع مستويات الدخل الحقيقية ترتفع المدخرات القومية ويزداد الاستثمار . وتؤدي تلك الزيادة في الاستثمار الى زيادة

امكانيات المجتمع الانتاجية بحيث ينتقل الى منحني امكانيات انتاج أعلى . وعلى هذا المنحنى الجديد يستطيع المجتمع أن ينتج مزيدا من السلع الاستهلاكية والسلع الانتاجية في نفس الوقت ، أو على الأقل يزيد من انتاج أحدهما دون الاضرار الى انقاص انتاج الأخرى اذا تحرك من نقطة لأخرى على منحني الامكانيات الاصلى أ ب . مثل الانتقال من نقطة م الى نقطة ل من أجل زيادة انتاج السلع الانتاجية . ومن المعروف أن منحني امكانيات الانتاج يمكن أن ينتقل الى أعلى أيضا نتيجة للتقدم التكنولوجي الذي يزيد كفاءة ونتاجية عناصر الانتاج المتاحة في المجتمع الأمر الذي يعنى امكانية تحقيق مزيد من الانتاج عند نفس مستوى الموارد الاقتصادية المتاحة قبل حدوث التقدم التكنولوجي (١).

يتضح من المناقشة السابقة أن ازالة معوقات التنمية أو معوقات التوسع في الطاقة الاستيعابية تعمل على زيادة امكانيات المجتمع الانتاجية . الأمر الذي يعنى ارتفاعا فى مستويات الانتاج والدخول الحقيقية فى المجتمع . ونتيجة لذلك تزداد الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى مرة أخرى ويستطيع أن يستوعب مزيدا من الاستثمار بصورة فعالة ومنتجة .

(١) هذا اذا كان هذا التقدم التكنولوجي عاما أى يؤثر على امكانيات انتاج السلع الاستهلاكية والسلع الانتاجية فى نفس الوقت مثل التقدم التكنولوجي فى مجالات استغلال الطاقة أو النقل والمواصلات . . . وغيرها . ومعنى هذا امكانية حدوث تقدم تكنولوجي يؤثر على انتاج مجموعة واحدة من السلع مثل السلع الانتاجية حيث سيتحرك منحني امكانيات الانتاج فى هذه الحالة على المحور الأفقى فقط . ولا شك أنه وان كان هذا صحيحا فى الأجل القصير وربما المتوسط إلا أن هذا التقدم التكنولوجي فى مجال السلع الانتاجية سيكون له آثارا مباشرة وغير مباشرة على انتاج السلع الاستهلاكية "Spill-Over Effects" الأمر الذى سيزيد قدرة المجتمع على انتاج كلا من السلع الانتاجية والاستهلاكية فى نفس الوقت وان اختلفت معدلات زيادة كل منهما أو تأخرت واحدة عن الأخرى بعض الوقت .

أى أن زيادة الطاقة الانتاجية للمجتمع يتوقف على زيادة طاقته الاستيعابية عن طريق إزالة المعوقات المختلفة التى تقف فى وجه زيادة مقدرة الاقتصاد القومى على توفير فرص استثمارية ناجحة ومتزايدة أمام رأس المال المحلى والأجنبى .

(ثانيا) أهمية دراسة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى

تستمد دراسة الطاقة الاستيعابية أهميتها من ضرورة تحديد الحجم المناسب للاستثمار الكلى (سواء تم التمويل من الموارد المحلية أو الأجنبية) الذى يتمشى مع طاقة الدولة الحقيقية على تحقيق الاستخدام الفعال واللائل لتلك الاستثمارات من أجل رفع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع الى أعلى مستوى ممكن . ويرجع ذلك الى أن محاولة دفع الاستثمار بعيدا عن طاقة الاقتصاد القومى على الاستيعاب (المنتج) يترتب عليه الكثير من المشاكل الاقتصادية وغير الاقتصادية مثل احتمالات تضخم الأسعار وسوء توزيع الموارد الاقتصادية وقلة الكفاءة وغيرها . فعلى سبيل المثال يسوق آرثر لويس مثال الخطة الأولى فى غانا والتى حاولت دفع استثماراتها بصورة لا تتمشى مع الطاقة الاستيعابية الفعلية للاقتصاد القومى هناك فى الفقرة التالية :

"The government tried hard to complete the plan in five years, and at all times had more than enough money to do so. At the beginning the physical limitation was the capacity of the building industry. Construction is about two thirds of capital formation, and so a sudden attempt to increase capital formation is always strained by lack of trained construction workers, insuefficiency of building firms, and difficulties of supervision. The result as in Ghana, is that projects cost twice as much as they should, contractors make enormous profits, works are badly desinged or badly built, and everything takes much longer to achieve than was expected (1) "

A.Lewis, On Assessing Development Plan; Econ. Bull. of the Economic Society of Ghana, June - July 1959, p.p. 2-11, and quoted by Gulhati, op. cit., p.p. 248.

ان الفقرة السابقة توضح بعض آثار المخالاة فى تقدير طاقة الاقتصاد القومى على تنفيذ المشروعات خاصة عندما تحول امكانيات قطاع البناء والتشييد عن تنفيذ تلك المشروعات فى الوقت المحدد وبالتكلفة المقدرة أو حتى بتكلفة قريبة منها ، وهذه لاشك مشكلة وقبلة أساسية للتنمية تعاني منها الكثير من الدول النامية ومنها مصر . الأمر الذى يتطلب بطبيعة الحال التأكد من امكانيات التنفيذ قبل اقرار الاستثمارات الجديدة . وفخلا عن ذلك فان الدول النامية تعاني من عقبات أخرى مشابهة لتلك التى تظهر فى قطاع البناء والتشييد ، ويطلق عليها الاقتصاديون "أعناق الزجاجات" "Bottlenecks" سواء فى القوى العاملة أو النقل والمواصلات . . . أو غيرها . الأمر الذى يدعم ضرورة مصرفة طاقة الاقتصاد القومى على الاستيعاب والتنفيذ الناجح من أجل ضمان نجاح وفعالية الخطط الاستثمارية الموضوعة .

ومن أجل زيادة امكانيات استخدام الموارد الأجنبية المتاحة للتنمية والتوسع فى الطاقة على استيعابها ، فلا بد من العمل على التعرف على أفضل مجالات الاستثمار وتحديد المشروعات ذات الأولوية فى التنفيذ بناء على دراسات متصلة لجداولها الاقتصادية والاجتماعية . وتؤكد إحدى دراسات منظمة اليونيدو على ذلك فيما يلى (١).

"Resource transfers of industrial investments in the developing countries will only be relevant if there is a sufficient absorptive capacity for these transfers. Past experience demonstrates that the problem of in-sufficient absorptive capacity has been persistent impediment in efforts to deploy external resources in development programmes. This problem has been particularly acute for the least developed countries. Although it emerges from fundamental structural constraints in these economies, it may be alleviated to an extent by sustained efforts in the identification and preparation of industrial Projects.

UNIDO : Industry 2000, New Perspectives, U.N. N.Y., 1979. pp. 53-54.

ويؤكد الكثير من كتاب التنمية الاقتصادية على أهمية ضرورة أخذ الطاقة الاستيعابية في الحسبان عند محاولة تحديد حجم الاستثمار خاصة اذا كان جزءا هاما من التمويل سيتوفر عن طريق المساعدات والقروض الأجنبية ، ومع ذلك نجد أن فئة قليلة منهم ناقشت هذا الموضوع بالتفصيل أو الحق المطلوب . ومن أمثلة هؤلاء الكتاب الذين أشاروا إلى أهمية ضرورة التعرف على الطاقة الاستيعابية ومعوقات التوسع فيها E. Hagen حيث كتب (١) .

Every economist would agree that in any country there is a limit to capital formation that can be carried out at any given time without a resulting increase in productivity, or can be carried out at all other than by squandering the funds, even if virtually unlimited resources are available. There are technical and other limitations. Among the technical ones are the size of the construction industry, the availability of materials for capital construction, the capacity of the transportation system and of other infra-structure to service capital formation. The number of men capable of managing the new ventures, existing productive complex etc.

Other limitations include the values and motivations of many groups in the society workers government officials etc.

يتضح من الفقرة أعلاه أن هناك حد على ما يمكن تنفيذه من استثمارات في دولة معينة وخلال فترة محددة دون أن ينخفض عائد تلك الاستثمارات عن الحد الأدنى المقبول اقتصاديا واجتماعيا . ويرجع ذلك إلى تعدد العوائق التي تقف في وجه الزيادات المستمرة في الاستثمار بعد حد معين مثل حجم قطاع البناء والتشييد وحجم المتاح من عناصر الانتاج الأخرى غير رأس المال وقصور رأس المال الاجتماعي وقلة الخبرات الإدارية وضعف الحافز وغيرها .

E.Hagen : The Economics of Development, Homewood, ILL, 1968, (١)
PP. 375-376.

وانطلاقاً من أهمية تحديد الطاقة الاستيعابية وحجم الاستثمار الأمثل ، يمكن القول بأن المفارقة في حجم الاستثمار سيخلق كثيراً من المشاكل الاقتصادية وفـيـر الاقتصادية وقد أوضح ذلك O. ECKSTEIN عندما ذكر أنه " لو قامت دولة بالمخالاة في تقدير حجم الاستثمارات بها ، فقد يؤدي ذلك الى انهيار نظام التخطيط وميكانيكيته وظهور الاختناقات ويصبح التوقيت أو الالتزام به مسألة من الصعوبة بمكان وكذلك لن تستطيع القوة العاملة المتاحة تشغيل وصيانة الإضافات الجديدة الى رأس المال . كما أن القيود المتصلة بالسكان وكفاءاتهم تحول دون توفر الحد الكافي من الخبرات الادارية الخلاقة التي تتزايد الحاجة اليها مع تزايد حجم الاستثمار (١).

ولتوضيح ما سبق يمكن القول بأنه لو افترضنا أن دولة ما قد حددت استثماراتها في خطة خمسية مثلاً بصورة تزيد كثيراً عن قدرتها الفعلية على الاستخدام الفعال لتلك الاستثمارات فإنه يمكن تصور النتائج السلبية التالية :

١ — عدم القدرة على الانتهاء من المشروعات التي بدء في انشائها بسبب الاختناقات العديدة التي قد تظهر في القوى العاملة خاصة الماهرة منها ، في مواد البناء والتشييد ، في الطاقة ، في النقل والمواصلات وغيرها . ومعنى ذلك أن ما قدر له الانتهاء في سنة مثلاً قد يستغرق سنتان أو ثلاثاً وربما أكثر . الأمر الذي يؤدي الى بلبلة تنفيذ برامج ومشروعات الخطة وانهيار الثقة فيها وتزايد تكاليف استكمال تلك المشروعات وضرورة طلبها لاعتمادات جديدة لهذا الاستكمال وغيرها . كل ذلك قد يؤدي الى أنما قدر تحقيقه من أهداف في خطة خمسية قد يتطلب خطتين خمسينيتين مع ما يرتبط بذلك من مشاكل اقتصادية واجتماعية .

O.ECKSTEIN : Capital Theory and Some Theoretical Problems,
the American Econ. Review Vol. LI No.2 May 1961, p. 94.

(١)

٢ - ان تأخر تنفيذ بعض المشروعات - خاصة الانتاجية منها - يؤدى الى تأخر متناسب معه فى انتاج تلك المشروعات . ولا شك أن أثر ذلك واضح على نقص العرض ومع تزايد الطلب بسبب الدخول المتدفقة من هذه الاستثمارات ترتفع الأسعار وربما لتضخم بداية تضخم جامح قد يسيء كثيرا الى الاقتصاد القومى .

وإذا كان انتاج تلك المشروعات يستخدم كمداخلات لمشروعات أخرى مثل الحديد والصلب والالومنيوم والبلاستيك والجلود والغزل وغيرها ، فلا شك أن تأخر انتاج تلك المشروعات سيجلب عليه عدم القدرة على تحقيق معدلات الانتاج المطلوبة فى الصناعات التى تعتمد على تلك المدخلات وهكذا ينتقل الأثر من صناعة لأخرى ومن مجال لآخر بصورة قد تكون متزايدة "Snow balling Effects"

الأمر الذى يحول دون تحقيق أهداف التنمية المنشودة فى الاقتصاد القومى .

٣ - ان تزايد حجم الاستثمارات عن الطاقة الفعلية على التنفيذ والتى تحكمها ظروف الموارد الاقتصادية ومدى وفرة عناصر الانتاج الأخرى المساعدة لرأس المال سيجلب عليه زيادة فى الطلب على هذا العرض المحدود من الموارد سواء من جانب القطاع العام أو الخاص فترتفع أسعارها وبالتالى يحدث ما يعرف بتضخم التكاليف "Cost - Push inflation" وإلى وجود مناقشة قد لا تكون متكافئة فى بعض الأحيان بين شركات القطاع العام والخاص للفوز بأكبر قدر ممكن من هذه الموارد الأمر الذى قد لا يؤدى الى توزيعها التوزيع الأمثل الذى يتمشى مع مقتضيات الانتاجية والكفاءة .

٤ - ان المخالاة فى الانفاق الاستثمارى سيؤدى الى تزايد الدخول بصورة قد لا تكون متناسبة مع الزيادة فى المعروض من السلع والخدمات ، الأمر الذى يؤدى الى تضخم الطلب Demand-pull inflation وإذا أضفنا تضخم التكاليف لتضخم الطلب فالنتيجة التى لا مفر منها تفاقم مشكلة تضخم الأسعار .

٥ — قد يكون لتأخير تنفيذ المشروعات أو بداية انتاجها أو انخفاض معدل العائد الصافي لها بسبب قانون تناقص الغلة بالنسبة للحجم آثارا اقتصادية محتملة اذا كان التمويل يأتي من الداخل فحسب أى لا يتم بالاعتماد على القروض الأجنبية وهذا بنسب مرتفعة ومتزايدة فى بعض الأحيان فى هذا التمويل • ونظرا لأن واقع الدول النامية غير ذلك حيث يلعب التمويل الخارجى دورا رئيسيا فى حجم الاستثمار المخطط بها • فان المشاكل السابقة سيضاف اليها مشاكل أخرى تلك القروض الأجنبية من فوائد وأقساط • وقد تصل تلك الأعباء لمستويات ينسوء الاقتصاد القومى عن تحملها بسبب تفاقم مشكلة المعجز فى ميزان المدفوعات وتخلف الهيكل الانتاجى وضعف الانتاجية • اذا كان الأمر كذلك فانه من الضرورى بمكان عدم المخالاة فى تحديد الاستثمار خاصة تلك التى تستلزم تمويل خارجى بصورة أساسية مع التأكد من أن الاستخدام الفعال للقروض الأجنبية فى مشروعات انتاجية ناجحة سيجعل من الممكن استخدام عوائد تلك المشروعات فى مواجهة التزامات تلك الديون فى المستقبل •

٦ — وتأسيسا على ما سبق تجدر الإشارة الى أنه عند محاولة تقدير الطاقة الاستيعابية الفعلية للاقتصاد القومى يجب أن لا نهتم بحجم تلك الطاقة على المستوى القومى فحسب بل يجب كذلك أن ندرس توزيعها القطاعى • ذلك أنه ليس المهم تحديد حجم الاستثمار الكلى الممكن تنفيذه بفعالية على المستوى القومى فحسب باستخدام بعض المعايير القومية مثلا • بل لابد من وجود التوازن فى توزيع تلك الاستثمارات بين القطاعات الانتاجية وقطاعات الخدمات من جهة وبين القطاعات الانتاجية ذاتها من جهة أخرى على أساس علاقات التشابك القطاعى فى المجتمع حتى يكون هناك تناسق بين الدخول والمعروض من السلع والخدمات الاستهلاكية من جهة وبين المدخلات والمخرجات من جهة أخرى حتى لا تظهر مشاكل الاختناقات وغيرها من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية •

مناء عليه يمكن القول بأن دراسة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى من أجل التعرف على معوقات التوسع فيها ومكانيات علاجها تساهم فى حل المشاكل الاقتصادية التى قد يعانى منها الاقتصاد القومى . ذلك أن التعريف الذى أعطيناه للطاقة الاستيعابية يشترط أن لا يقل معدل العائد الصافى على الاستثمارات الجديدة عن حد معين . ولا شك أن ربط الاستثمار بالانتاج والعائد فيه ضمان بعدم ازدياد الضغوط التضخمية نتيجة زيادة فى الطلب لا يقابلها زيادات متناسبة معها فى العرض .

وفضلا عن ذلك تعتبر دراسة الطاقة الاستيعابية ضرورية من أجل علاج مشاكل ميزان المدفوعات وتقليل أعباء المديونية الخارجية . فاشتراط الحصول على معدل عائداً صافى معين على الاستثمار يزيد القدرة الانتاجية للاقتصاد القومى ويضمن فعالية استخدام الموارد المالية الأجنبية بصورة فعالة بحيث تساهم فى زيادة قدرة الدولة على مواجهة التزاماتها الخارجية والتخفيف من مشاكل ميزان مدفوعاتها .

خلاصة القول أن التعرف على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى ومكانيات التوسع فيها يساعد فى تحقيق الاستفادة المطلوبة من مصادر التمويل المتاحة سواء من الداخل أو من الخارج . فقد تزداد التسهيلات الائتمانية المقدمة لمصر من حكومات الدول الصديقة أو من المؤسسات الدولية ، غير أنه بدون المعرفة الكافية بطاقة الاقتصاد المصرى على استيعاب استثمارات جديدة فقد يتم التعاقد على هذه التسهيلات بصورة تزيد عن امكانيات أو طاقة استغلالها الأمر الذى يعنى عدم كفاءة استخدامها ، أو قد يحدث العكس إذا كان هناك تصور بضعف الطاقة الاستيعابية ، وإذا كان هذا التصور غير صحيح فإنه يحرم الاقتصاد القومى من موارد أجنبية (أو وطنية) تستطيع المساهمة فى تحقيق ودفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الى الأمام .

(ثالثا) العوامل المحددة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القوي

من مناقشنا السابقة لمفهوم الطاقة أو القدرة الاستيعابية للاقتصاد القوي يمكن القول بأنها تتحدد بالعناصر الرئيسية التالية على أن يتم مناقشة بعض هذه العناصر بتفصيل أكبر في الأجزاء التالية .

١ — المجالات الاستثمارية المتاحة :

ذلك أن قدرة الاقتصاد القوي على استيعاب مزيد من الاستثمارات الجديدة تتوقف على مدى توافر فرص الاستثمار الناجحة والتي تتوقف بدورها على العوامل التالية :

- ١ — توافر الحجم الملائم من عناصر الانتاج المساعدة مثل الخبرات البشرية والتنظيمية .
- ٢ — توافر التكنولوجيا المناسبة ومكانيات تطبيقها .
- ٣ — توافر الحجم المناسب من الطلب (المحلي أو الأجنبي) على منتجات تلك المشروعات الجديدة .
- ٤ — توافر القدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة وللأزمة لنجاح البرنامج الاستثماري المقترح .
- ٥ — توافر المشروعات الهيكلية الأساسية اللازمة لتنفيذ ونجاح تلك الاستثمارات .
- ٦ — وجود طاقات غير مستغلة Excess Capacity في المشروعات الاستثمارية القائمة بحيث يمكن عن طريق توفير بعض الموارد المالية لها سواء من النقد المحلي أو الأجنبي أو كليهما زيادة الطاقة الانتاجية الفعلية الى الحجم الأمثل .
- ٧ — توافر الخبرات الفنية والإدارية المطلوبة .
- ٨ — توافر الدراسات عن مجالات الاستثمار المتاحة والتي تزداد فرص نجاحها خاصة إذا كان ذلك مهني على دراسات جادة للجدوى الاقتصادية والفنية وحتى

الاجتماعية لتلك المشروعات • ويتصل بذلك توافر البيانات والمعلومات الاقتصادية
الأساسية للمستثمرين مثل بيانات الانتاج والدخول والتكاليف والأسعار والموارد
المتاحة وغيرها مما يعتبر هاماً للقرارات الاستثمارية •

وبناء على ذلك يمكن القول أن عدم توافر العناصر السابق ذكرها يحد من الفرص
الاستثمارية الممكن القيام بها أى يحد من الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطنى •

ب - الظروف الاقتصادية السائدة :

ويتصل بذلك طبيعة النظام الاقتصادى السائد ومدى تشجيعه للقيام بالاستثمارات
سواء عن طريق الحوافز أو توفير الجوافالملائم للاستثمار • وتزداد أهمية ذلك عندما يكون
عائق الاستثمار متمثلاً ليس فى عدم وجود فرص الاستثمار الناجحة ، ولكن عدم الاستقرار
الاقتصادى أو السياسى أو التحقيدات الادارية والبيروقراطية وغيرها • ان ازالة مثل هذه
العوائق وتحسين المناخ العام للاستثمار لا شك يزيد قدرة الاقتصاد القومى على استيعاب
مزيد من الاستثمارات خاصة المشروعات التى يتم تمويلها كلياً أو جزئياً من الخارج •

كذلك تؤثر المشاكل الاقتصادية القائمة فى اقتصاد معين على حجم قدرته
الاستيعابية • فمن الواضح أن الاقتصاد الذى يعانى من عجز جوهري فى ميزان مدفوعاته
أو بطالة مرتفعة ، أو ركود اقتصادى ستقل فرص الاستثمار فيه وبالتالي قدرته الاستيعابية
على العكس من ذلك اذا كان الاقتصاد القومى لا يعانى من ضخامة مثل هذه المشاكل
وغيرها فسوف يخلق ذلك جواً من التفاؤل ويشجع على المزيد من الاستثمار خاصة من جانب
القطاع الخاص •

طبيعة العائد المتوقع من الاستثمار

أوضحنا سابقاً أن مفهوم الطاقة الاستيعابية يربط بين أحجام الاستثمار الممكن القيام بها والعائد المتوقع منها سواء كان عائد اقتصادياً أو اجتماعياً ، أو بعبارة أخرى العائد المباشر وغير المباشر من الاستثمار .

فإذا قرر المجتمع ضرورة تحقق عائد مادي مرتفع على الاستثمارات الجديدة دون الاهتمام بالعائد الاجتماعي للمشروعات . فإن ذلك يحدد من الاستثمارات التي تتوجه إلى تلك المجالات التي ينخفض فيها معدل العائد المادي أو المالي حتى ولو ارتفع معدل العائد الاجتماعي لها . وبالتالي تقل الاستثمارات في مشروعات الخدمات الاجتماعية والمشروعات الهيكلية . كذلك يؤدي اشتراط معدل مرتفع للعائد المالي إلى استبعاد تلك المشروعات التي يقل العائد المالي الحدي بها عن المعدل المقرر الأمر الذي يقلل من حجم الاستثمارات المنفذة ويحد من الطاقة الاستيعابية .

ويتوقف معدل العائد الذي يقرره المجتمع كأساس لتحديد حجم الاستثمارات أو الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي على كيفية تمويل تلك الاستثمارات وهل يتم هذا التمويل أو الجزء الأكبر منه عن طريق الاقتراض الداخلي أو الخارجي مع ما يتضمنه ذلك من التزامات السداد وبالتالي ضرورة ارتفاع العائد المتوقع لمواجهة تلك الالتزامات وتحقيق زيادة صافية في الدخل القومي الحقيقي . كذلك يعتمد هذا العائد على الهيكل الاقتصادي والاجتماعي القائم والأهداف المنشودة له في المستقبل . فانخفاض نصيب الفرد من الخدمات الاجتماعية الأساسية كالتهليم والصحة والثقافة وغيرها قد يضطر الدولة إلى توجيه جزء غير يسير من استثماراتها لتلك الأنشطة دون التركيز على معدل العائد المالي فحسب . وبعبارة أخرى يكون للعائد الاجتماعي الأولوية على العائد المالي في توزيع الاستثمارات . من جهة أخرى إذا كانت الدولة تعاني من مشكلة بطالة حادة فسوف تميل إلى رفع معدل الاستثمارات في المجالات التي تساهم بصورة فعالة في علاج هذه المشكلة

كما تستخدم أساليب انتاجية كثيفة للحمل والتي قد يقل فيها معدل العائد الحدى عن الأساليب الكثيفة لرأس المال ٠٠٠ وهكذا .

خلاصة القول أن معدل العائد الحدى المباشر وغير المباشر الذى يرتضيه المجتمع كأساس لتحديد الطاقة الاستيعابية يتوقف على الظروف الاقتصادية السائدة وطبيعة المشاكل التى قد يعانى منها الاقتصاد القوى والهيكلى الاقتصادى والاجتماعى القائم والمستهدف خلال فترة تقدير الطاقة الاستيعابية .

(رابعاً) معوقات التوسع فى الطاقة الاستيعابية

إذا كانت الطاقة الاستيعابية تعنى حجم الاستثمار الممكن تنفيذه بنجاح فى دولة معينة وخلال فترة محددة فإن معوقات التوسع فيها تعنى المعوقات التى تحول دون إمكانية رفع معدلات الاستثمار من أجل تحقيق معدلات أعلى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . ويمكن استعراض أهم هذه المعوقات بصورة موجزة فيما يلى :

أ - المعوقات الاقتصادية

(١) قصور الموارد المالية المحلية منها والأجنبية

فمعظم الدول النامية تعاني من قصور فى مواردها المحلية بسبب ضعف القدرة على الادخار الناتج من ضعف مستويات الدخل القومية والفردية ويؤدى انخفاض رأس المال بالنسبة للفرد وتخلف طرائق الانتاج الى انخفاض مستوى الانتاج والنمو المحقق فيه وكذلك الى عدم التوازن فى هيكل هذا الانتاج حيث تكون نسبة كبيرة منه محققة فى القطاعات الأولية أو التقليدية كالزراعة والصيد والغابات (١) . وبعبارة أخرى ينخفض فى هذه

(١) لمزيد من التفصيل أنظر : د . زكى شافعى : التنمية الاقتصادية ، الكتاب الأول ، دار النهضة العربية ١٩٦٨ ، ص ٢٧-٣٠ .

الدول الميل المتوسط والحدى للادخار بالمقارنة بالدول المتقدمة • وطبيعة الحال اذا كان هناك قصور فى المدخرات فانه (بافتراض حجم معين من الموارد المالية الأجنبية) يترتب على ذلك قصور فى الاستثمار • ويمثل هذا الوضع جانب العرض للطاقة الاستيعابية والذي أوضح كما سبق أن أشرنا الى أن الطاقة الاستيعابية تهتم أساسا بإمكانات تنفيذ الاستثمارات بافتراض توافر الموارد المالية اللازمة لذلك • وإذا كانت دراسة الطاقة الاستيعابية تفترض أن جانب عرض الموارد المالية المحلية لا يمثل مشكلة الا أنه يجب عدم اغفال هذا الجانب خاصة عندما نناقش حجم الموارد المالية الأجنبية المتاحة للتنمية أو المطلوبة منها •

ومؤدى ذلك أن قصور المدخرات المحلية يقلل قدرة الاقتصاد القومى على استيعاب مزيد من الموارد المالية الأجنبية المتاحة له سواء عن طريق الحكومات أو مؤسسات الاقتراض الدولية • أى أن المكون المحلى للاستثمار قد يمثل مشكلة أكبر — فى بعض الحالات — من المكون الأجنبى ، حتى أن كثيرا من كتاب التنمية الاقتصادية أشاروا الى أن أحد ركائز التنمية الاقتصادية فى الدول النامية تتمثل فى رفع معدل ادخارها الحدى الى أكثر من ٢٠% سنويا • ولا تقف أهمية ارتفاع المدخرات المحلية عند مجرد توفير الموارد المحلية اللازمة للاستثمار بل تعتبر ضرورة كذلك من أجل تقليل الاعتماد على الموارد الأجنبية ومواجهة التزامات القروض الدولية من فوائد وأقساط •

(٢) قلة المجالات الاستثمارية المتاحة أو المعروفة وضعف الحافز على الاستثمار

تقل فرص الاستثمار فى كثير من الدول النامية بسبب ضيق حجم السوق حتى أن نيركس قد أشار الى أن الدافع للاستثمار مرتبط بحجم السوق كما أشار آدم سميث من قبله الى أن التخصص وتقسيم العمل مرتبط كذلك بحجم السوق • وبجانب ما قد تعانيه الدولة النامية من ضيق السوق المحلى بسبب انخفاض الدخل القومى والفردى فانها تعاني

من ضعف مركزها التنافسي في الأسواق الخارجية خاصة في مجالات صادرات السلع غير التقليدية • وقد يرجع ذلك الى ارتفاع تكاليف الانتاج والأسعار أو قلة الجودة أو ارتفاع أسعار التصدير بسبب تقويم العملة الوطنية بأكثر من قيمتها الحقيقية "Over-valued" وغيرها • أما في مجال الصادرات التقليدية للدول النامية فإنها تعاني من مشاكل معروفة لدى دارسي وخبراء الاقتصاديات الدولية وهي تدهور معدلات التبادل الدولية (للمنتجات الأولية خاصة الزراعية منها) وضعف معدلات نمو تلك الصادرات التقليدية في الأسواق الخارجية وتزايد منافسة الدول المتقدمة للنامية في هذا المجال •

وتقل فرص الاستثمار المتاحة كذلك بسبب قصور المشروعات الهيكلية أو تخلفها الأمر الذي يقلل من الرغبة في القيام بالاستثمار بسبب مشاكل النقل والمواصلات والطاقة ، وتخلف التكنولوجيا المتاحة وغيرها •

غير أن المشكلة الرئيسية في هذا المجال هي قلة المعرفة بفرص الاستثمار المتاحة في المجتمع بسبب قصور المعلومات والبيانات أو عدم دقتها وضعف المؤسسات والتنظيمات الاقتصادية التي يمكن أن تلعب دوراً رئيسياً في نشر مثل هذه المعلومات للمستثمرين مع العمل على اجراء دراسات جدوى اقتصادية - ولوأولية - لأهم هذه المجالات المتاحة حتى يكون المستثمر على بينة من بعض مجالات الاستثمار التي قد ترون له وكذلك على علم باحتمالات ومكانيات نجاح الاستثمار في مثل تلك المجالات ولو بصورة مبدئية •

ومما يزيد من مشكلة ضعف الحافز على الاستثمار قلة كوادرا المنظمين والاداريين الأكفاء في الدول النامية ، تلك الكوادرا التي تلعب دوراً هاماً في التعرف على مجالات الاستثمار الناجحة وتكون مستعدة لتحمل مخاطر الاستثمار وتساهم في تطوير أساليب الانتاج المستخدمة ونقل التكنولوجيا الحديثة الى الدول النامية • تلك الفئة التي اعتبرها جوزيف شومبيتر المحرك الأساسي لعملية التنمية في نظريته عن التنمية الاقتصادية •

(٣) قصور الموارد الاقتصادية المتاحة

فكثير من الدول النامية تعاني من فقر — وان اختلفت حدته بين دولة وأخرى — في الموارد الاقتصادية المتاحة سواء كانت زراعية كالأراضي الصالحة للزراعة ودرجة الخصوبة المنخفضة لبعضها ، أو في الموارد التعدينية كالمعادن المختلفة ومصادر الطاقة كالهتروول والفحم وغيرها أو حتى مصادر مائية لازمة لزيادة رقعة المساحات المنزرعة . . . الخ . كل ذلك يؤدى بلا شك الى قصور الاستثمار وبالتالي ضعف الطاقة الاستيعابية فلا استثمار ليس موارد مالية فحسب ، بل موارد مالية تعاونها موارد اقتصادية كثيرة أخرى تجعل استخدام تلك الموارد المالية بصورة فعالة أمرا ممكنا .

ب — المعوقات الهيكلية

وتشمل هذه المعوقات البنود الرئيسية التالية :

(١) قصور المشروعات الهيكلية في المجتمع عن توفير متطلبات التنمية من خدمات تلبيك المشروعات وبعبارة أخرى تعاني الدول النامية من عدم كفاية المشروعات الهيكلية أو مشروعات الخدمات الأساسية مثل النقل والمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية وخدمات التخزين ومشروعات الطاقة والخدمات الاجتماعية المختلفة . وفي هذا المجال يمكن القول بأن توفير مزيد من تلك المشروعات الهيكلية يساعد على زيادة الكفاءة الحدية للاستثمار وتحريك المنحنى الممثل لها الى أعلى الأمر الذي يتضمن زيادة العائد الصافي المتوقع عند كل حجم من أحجام الاستثمار المنفذة .

(٢) تخلف الهيكل الانتاجى واختلاله حيث تلعب القطاعات التقليدية دورا رئيسيا فيه فضلا عن أنه تغلب عليه أساليب انتاجية أقل تقدما أو متخلقة تكنولوجيا وتنظيميا . ويؤدى ذلك الى ضعف الطاقة الانتاجية وبالتالي ضعف الطاقة الاستيعابية . ان تطوير الهيكل الانتاجى واستخدام التكنولوجيا المتطورة في العملية الانتاجية يفتح آفاقا

جديدة لمزيد من الاستثمارات وذلك بسبب الآثار الايجابية لتطور الهيكل الانتاجى والتكنولوجيا على العائد الاقتصادى والاجتماعى للمشروعات الاستثمارية •

ح - المعوقات البشرية

وتشمل :

(١) عدم كفاية الخبرات البشرية المتاحة من عمالة ماهرة ونصف ماهرة فى معظم الدول النامية خاصة الخفيفة السكان منها • ويرجع ذلك الى قصور برامج التعليم والتدريب وعدم فعالية هذه البرامج فى توفير متطلبات التنمية الاقتصادية من هذه الخبرات الاساسية كما ونوعا • يضاف الى ذلك تسرب بعض هذه الخبرات الى الخارج بسبب سوء الأحوال الاقتصادية فى بعض هذه الدول وانخفاض مستويات الدخل بها • يضاف الى ذلك قلة الكفاءة فى استخدام المتاح من قوة العمل الماهر أو نصف الماهر وانتشار البطالة الظاهرة والمستترة أو المقنعة • وتساهم قلة الاستثمارات وسوء الأحوال والسياسات الاقتصادية فى عدم تحقيق الاستخدام الأمثل للعمالة المتاحة الأمر الذى يعنى انخفاض مستوى الانتاجية وانخفاض الناتج والدخل القومى • ويؤثر ذلك بلا شك على الادخار والاستثمار وبالتالى الطاقة الاستيعابية • وتجدر الاشارة الى أن تحويل فائض العمالة غير المنتجة الى عمالة منتجة قد مثلت حرج الزاوية لبعض نظريات التنمية المعروفة مثل نظرية آرثر ليمس عن " التنمية مع عرض غير محدود من العمل " ^(١) وكذلك نظرية راينيس وفاي فى نفس الموضوع ^(٢).

(١) راجع فى ذلك

A.Lewis : Economic Development with Unlimited Supplies of labor
in A.Agarwala & S.Singh (eds): The economics of Under development,
Oxf. Univ. Press 1961 pp 400-450.

J.Fei & G. Ranis : Development of the labor-Surplus Economy, Theory and Policy, The Economic Growth Center, Yale University, Irwin ILL
1964.

(٢)

(٢) عدم كفاية الخبرات الادارية والتنظيمية اللازمة لعملية التنمية . وأهم أسباب ذلك عدم وجود برامج فعالة لتوفير هذه الكوادر سواء بالجامعات أو المعاهد العلمية والعملية وكذلك عدم توافر المناخ الاقتصادي والاجتماعي الملائم في بعض الدول النامية لخلق هذه الفئة من خلال الممارسات والخبرات العملية وتحمل المخاطر والحافز الشخصي .

وترجع أهمية توافر هذه الفئة للتنمية الاقتصادية في أنه حتى مع افتراض توافر عناصر الانتاج الأخرى اللازمة للاستثمار ، فإن تحقيق التنمية يتطلب توافر هذه الفئة للاستفادة من فرص الاستثمار المتاحة وعسن اختيار الصالح منها والعمل على زيادة التراكم الرأسمالي وحتى تحقيق أو المساهمة في تحقيق التقدم التكنولوجي . وتجدر الإشارة الى أنه حتى ولو أمكن لبعض الدول النامية — خاصة الغنية منها — الاستعانة ببعض الخبرات الادارية الأجنبية ، إلا أن نجاح التنمية واستمراريتها يتطلب خلق كوادر ادارية وطنية تتحمل مسؤولية اعداد وإدارة برامج التنمية الاقتصادية المختلفة بصورة تتماشى مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة .

د — المعوقات التنظيمية

وهذه تشمل :

(١) ضعف المؤسسات والتنظيمات الاقتصادية في الدول النامية وقلة كفاءتها وتخلف الجهاز الحكومي وعدم مواكبته لمتطلبات التنمية . ومن أمثلة ذلك ضعف الأجهزة الاحصائية والمؤسسات الاقتصادية ومراكز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية وغيرها بسبب قلة الخبرات البشرية اللازمة وقلة الكفاءة في تشغيل المتاح من تلك الخبرات . ومما لا شك فيه أن توافر البيانات الاحصائية الحديثة والدقيقة تعتبر من الشروط الأساسية لكفاءة اعداد وتنفيذ ومتابعة برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية . كذلك تلعب دراسات الجدوى الاقتصادية دورا هاما في تخطيط الاستثمار القومي وتشجيع الاستثمار الفردي أو الخاص . ان مثل هذه العوائق تزيد من مشاكل عدم التأكد بالنسبة للمشروعات الاستثمارية خاصة في ضوء مشكلة عدم استقرار السياسات الاقتصادية في كثير من الدول النامية .

ونظرا لتلك الحوائق فقد أشار بعض الاقتصاديين الى أن الدول النامية تعاني بجانب ما تعانيه من مشاكل اقتصادية واجتماعية أخرى - مما قد يسمى " فجوة فى المشروعات " Project Gap حيث لا تتوافر فيها قوائم أو دراسات كافية عن مجالات الاستثمار الناجحة والتي تأخذ فى اعتبارها الوضع الاقتصادى القائم والمشروعات المكتملة والمتنافسة القائمة فعلا ومدى توافر شروط نجاح تلك المشروعات الاستثمارية الجديدة ... الخ (١)

(٢) وجود كثير من الحوائق الادارية والتنظيمية التى قد تقف حجر عثرة فى سبيل الاستثمار مثل البيروقراطية وسوء الادارة والتنظيم وعدم وجود الترابط العضوى الضرورى بين أجهزة التخطيط وأجهزة التنفيذ .

(٣) عدم استقرار الأوضاع والسياسات الاقتصادية سواء لأسباب سياسية أو غير سياسية ، مثال ذلك عدم استقرار سياسات الضرائب على الأرباح التجارية أو سياسات دعم الحكومة لمشروعات القطاع العام والخاص وسياسات التعريفات الجمركية والنقد الأجنبى وغير ذلك . ولا شك أن التغير المستمر لمثل تلك السياسات يثير البلبلة وعدم الاستقرار أو التأكد لدى المستثمرين خاصة المستثمرين الأجانب الذين قد يهتموا بعناصر الاستقرار والأمان قدر اهتمامهم بمعدلات الأرباح التى يتوقعون الحصول عليها .

يضاف الى ذلك تعدد جهاز اتخاذ القرار الاقتصادى فى كثير من الحالات وانعدام المركزية فى بعض الحالات ، وتفشى اللامركزية فى حالات أخرى . فعلى

See - Stevens Op. Cit. pp. 76-77.

- A. Hirschmann : Development Projects Observed, The Brooking Institution, Washington D.C. 1967.

- P. Perrern : Development Finance, Institutions, Problems and Prospects, Praeger, N.Y. 1968.

(١)

سبيل المثال قد توجد أكثر من جهة تشترك في وضع سياسات سعرية دون وجود التنسيق الضروري فيما بينها . كذلك قد تتخذ القطاعات الانتاجية من السياسات ما يخالف أو لا يتماشى مع أهداف الخطة القومية . . . الخ .

(٤) قلة مرونة عناصر الانتاج على التحرك داخل الاقتصاد القومي وبين الأنشطة الاقتصادية المختلفة وذلك بسبب قلة المعلومات اللازمة لذلك أو العقبات الادارية والتنظيمية وربما الاجتماعية . ولا شك أن هذا التحرك قد تقتضيه اعتبارات الكفاءة وتنظيم الناتج القومي والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة .

هـ - معوقات أخرى

وتشمل المعوقات السياسية التي تترتب على عدم الاستقرار السياسي وما يترتب على ذلك من عدم استقرار الأوضاع والسياسات الاقتصادية . ولا شك أن ذلك لا يهيئ المناخ الملائم للاستثمار خاصة الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي وبالتالي يحول دون التوسع في الاستثمار والطاقة الاستيعابية .

كما تشمل تلك المعوقات الأخرى بعض العوائق الاجتماعية التي قد تتضمن القيم السائدة لدى بعض الأفراد ونظرتهم أو تقييمهم لبعض الأنشطة كالحرف بصورة غير ملائمة . كذلك يؤدي تخلف المؤسسات الاجتماعية وانخفاض المستوى الثقافي والاجتماعي إلى آثار سلبية على سياسات ومراحل التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

(خامسا) تقدير الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى

نستعرض فى هذا الجزء بعض الأساليب الرئيسية لتقدير الطاقة الاستيعابية وهى أساليب الحسابات القومية والتطور التاريخى للاستثمار ومعدل العائد الحدى الصافى للاستثمار والمعامل الحدى لرأس المال للانتاج وأخيرا دالة الانتاج . وفيما يلى استعراض موجز لكل أسلوب من هذه الأساليب .

١ - تقدير الطاقة الاستيعابية باستخدام الحسابات القومية

طبقا لأسلوب الحسابات القومية ، تتحدد الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى بحجم الاستثمار المقدّر فى الخطة والذي يعادل الادخار المحلى واجمالى تدفق رأس المال الأجنبى . وبطبيعة الحال تفترض هذه الطريقة أن حجم الاستثمار المقدّر فى الخطة هو أقصى استثمار قومى يمكن تنفيذه فى ضوء الموارد الاقتصادية الأخرى المتاحة .

ومعبارة أخرى تفترض طريقة الحسابات القومية أن عرض الموارد المالية لا يمثل مشكلة بالنسبة للاقتصاد القومى ، سواء كان ذلك فى صورة ادخار محلى أو أجنبى . وأن العنصر الأساسى هو تقدير الحجم الكلى للاستثمار ومكوناته المحلية والأجنبية .

وتجدر الإشارة الى بعض المشاكل التى تكتنف استخدام هذه الطريقة .

- (١) كيفية تحديد حجم الاستثمار القومى . ذلك أنه لا يمكن افتراض أن كل ما قدر من استثمارات فى الخطة يمكن تنفيذه اللهم الا اذا كان تقدير ذلك الاستثمار قد اعتمد على دراسة كاملة لفرص الاستثمار المتاحة والموارد الاقتصادية والاجتماعية القائمة والظروف الاقتصادية الخارجية المؤثرة فى الاستثمار . . . وغيرها . . . على ذلك فان تقدير الطاقة الاستيعابية طبقا لهذه الطريقة يفترض التقدير الاقتصادى الفعال للاستثمارات الممكن تنفيذها بكفاءة خلال فترة معينة .

(٢) تقدير فجوة الموارد الأجنبية والتي تقاس بأبسط صورها بالفرق بين الواردات والصادرات ذلك أن التعرف على الحجم القائم لهذه الفجوة وتطوراتها المستقبلية يساهم في تحديد حجم الاستثمار الكلى فى المجتمع فزيادة حجم الاستثمار يتطلب زيادة الاستيراد (من السلع الرأسمالية والوسيطة) ، وقد يؤدى الى زيادة فى حجم الصادرات أو لا يؤد طبقا لطبيعة هذا الاستثمار أى طبقا لما اذا كان هذا الاستثمار يهدف الى تشجيع الصادرات أو الاحلال محل الواردات ^(١) .

(١) أشارت د . هناء خير الدين فى مقالة لها عن الملامح الكلية للاقتصاد المصرى الى أن البيانات التاريخية للمتغيرات الاقتصادية خلال الفترة ٦٠-١٩٧٣ لم تظهر وجود علاقة قوية بين الاستثمار والدخل القومى أو بين الاستثمار وصافى التحويلات من الخارج (تجدر الإشارة الى أن الطفرة الكبيرة فى صافى التحويلات قد حدثت بعد عام ١٩٧٣) ولكن كانت العلاقة قوية بين الاستثمار والواردات حيث يتأثر الاستثمار تأثرا واضحا بإمكانيات توفير احتياجات الاستيراد - والتي تعتمد بدورها على المقدرة على التصدير . وطبقا لهذا التحليل كانت دالة الاستثمار فى مصر خلال الفترة ٦٠-١٩٧٣ كما يلى :

$$I = 75.4 + 0.603 M \quad R^2 = 0.874$$

(36.529) (0.0691)

حيث I تمثل الاستثمار ، M تمثل الواردات

لمزيد من التفاصيل راجع :
هناء خير الدين ، الملامح الكلية للاقتصاد المصرى ٦٠-١٩٧٣ - مصر المعاصرة ، عدد ٣٦٢ ، يناير ١٩٧٧ .

(٣) تقدير المكون الأجنبي للاستثمار • ذلك أن حجم الاستثمار القومي الممكن تنفيذه بنجاح خلال فترة معينة لا يتوقف على حجم الموارد المالية الوطنية فحسب • بل كذلك على امكانيات توفير النقد الأجنبي اللازم لاستيراد المعدات الانتاجية وقطع الخيار وغيرها من مستلزمات الانتاج (١) غير المتوافرة محليا • ويرتبط ذلك بطبيعة الحال بالمعاملات الفنية للانتاج والتي يمكن استخدامها لتحديد المدخلات المحلية والأجنبية اللازمة لتحقيق زيادة معينة في الناتج القومي أو القطاعي •

يمكن عرض كيفية استخدام الحسابات القومية لتقدير الطاقة الاستيعابية جبريا

كما يلي :

$$I = S + (M-X) \quad (1)$$

$$I-S = (M-X) \quad (2)$$

حيث I تمثل اجمالي الاستثمار

S تمثل اجمالي الادخار

X تمثل الصادرات

M تمثل الواردات

وتتبادل فجوة الموارد المحلية (I-S) مع فجوة النقد الأجنبي (M-X)

عند دراسة هذه العلاقات لفترة ماضية (Ex-post) ، عليه فلا يشترط

تبادل هاتان الفجوتان اذا كان التحليل يغطي فترة مستقبلية (ex-ante)

ونظرا لأهمية التفرقة بين المكون المحلي والأجنبي للاستثمار فإنه يمكن تقسيم

الاستثمار القومي الى مكونيه كما يلي

$$I_t = I_d + I_f \quad (3)$$

Technical Co-efficients.

(١)

حيث I_t تمثل اجمالي الاستثمار أو الاستثمار الكلى ، I_d تمثل المكون المحلى للاستثمار ، I_f تمثل المكون الأجنبي للاستثمار .

كذلك يمكن تقسيم المدخرات الى مدخرات بالعملة المحلية ومدخرات بالنقد الأجنبي أو قابلية للتحويل الى نقد أجنبي

$$S_t = S_d + S_f \quad (4)$$

حيث S_t تمثل المدخرات الكلية ، S_d المدخرات بالنقد المحلى ، S_f المدخرات بالنقد الأجنبي .

فاذا رمزنا لفجوة النقد الأجنبي بالرمز F فان حجم الموارد المالية الأجنبية اللازمة تصبح (من معادلة رقم (٢))

$$\begin{aligned} F &= I - S \\ F &= (I_d + I_f) - (S_d + S_f) \end{aligned} \quad (5)$$

واذا افترضنا أن المدخرات المحلية كافية لتحويل اجمالي المكون المحلى للاستثمار

أى أن

$$I_d = S_d$$

فان حجم الموارد الأجنبية اللازمة تصبح

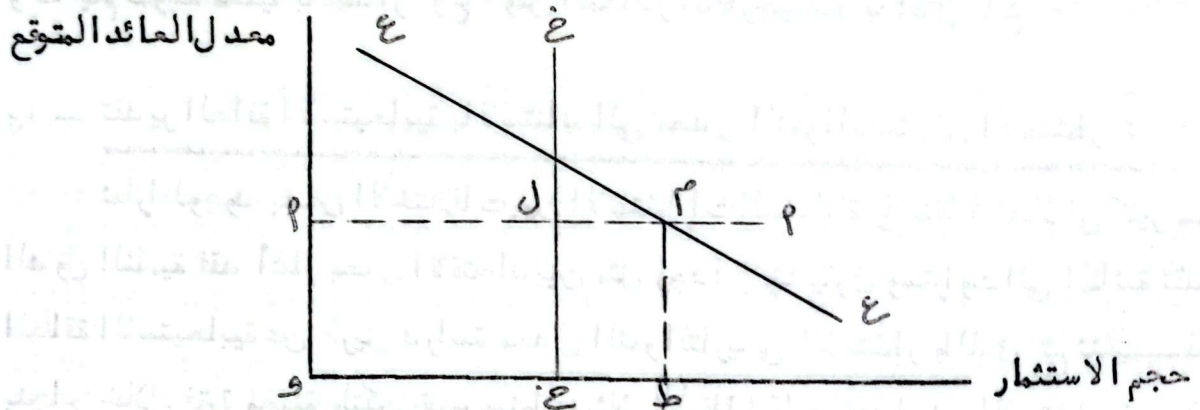
$$F = I_f - S_f \quad (6)$$

() يظهر أهمية هذا التقسيم مع تزايد حجم المدخرات الوطنية بالعملة الأجنبية نتيجة لتحويلات المصريين العاملين بالخارج الى البنوك الأجنبية في مصر وإلى البنوك الوطنية التى فتحت حسابات للتعامل بالنقد الأجنبي خاصة مع ارتفاع الفوائد على هذه المدخرات بالنقد الأجنبي مقارنة بالفوائد على المدخرات بالجنيه المصرى الأمر الذى شجع على مزيد من هذه المدخرات . ولا شك أنه يبقى مشكلة مجالات وكفاءة استخدام تلك المدخرات .

أما لو كانت المدخرات المحلية غير كافية لتمويل المكون المحلي للاستثمار فـ

$$F = (I_F - S_F) + (I_d - S_d) \quad (7) \text{ تصبح}$$

يتضح من المعادلة رقم (٧) أن تقليل الحاجة للموارد المالية الأجنبية يتطلب زيادة المكون الأجنبي للمدخرات وتحقيق التوازن بين المكون المحلي للاستثمار والادخار (١) ويمكن تمثيل اجمالي الطاقة الاستيعابية وفقا لهذه الطريقة بيانيا كما يلي : (٢)



شكل رقم (٥)

تحديد الطاقة الاستيعابية بأسلوب معدل العائد الحدي على الاستثمار

- (١) تجدر الإشارة الى أن المكون الأجنبي للمدخرات يمكن أن يتحقق في جميع قطاعات الاقتصاد القومي ، فهي تمثل مدخرات القطاع العائلي بالنقد الأجنبي وفائض قطاع الأعمال الخاص بالنقد الأجنبي (الفرق بين قيمة صادراته ومستلزماته المستوردة) وكذلك فائض القطاع الحكومي بالنقد الأجنبي في القطاع العام والفوائد على الودائع الحكومية ان وجدت . . . الخ . وبطبيعة الحال يدخل كل ذلك في حساب ميزان المدفوعات .
- (٢)

حيث يمثل الخط ع ع العائد المتوقع من الاستثمار، خ خ الادخار المحلى ،
والخط ١١ يمثل معدل العائد الصافى المقبول من وجهة نظر المجتمع .

تحدد الطاقة الاستيعابية فى الشكل أعلاه بنقطة تقاطع خط العائد المقبول ١١
مع خط العائد المتوقع عند النقطة م وذلك تتحدد الطاقة الاستيعابية باستثمارات
تعادل و ط . ونظرا لعدم كفاية المدخرات المحلية لتمويل كل هذه الاستثمارات يتم
تغطية الفرق وقدرة ط خ = م ل من الموارد المالية الأجنبية . أى أن الاستثمار الكلى
و ط يتم تمويله محليا بالمقدار و خ ومن المصادر الخارجية بما يعادل ط خ .

ب - تقدير الطاقة الاستيعابية بالاستناد الى معدل النمو المحقق فى الاستثمار :

نظرا لوجود بعض الاختلافات بين الاستثمارات المخططة والمنفذة فعلا فى كثير من
الدول النامية فقد أشار بعض الاقتصاديين مثل رودان وتشينرى وستراوت الى امكانية تقدير
الطاقة الاستيعابية عن طريق دراسة معدل النمو التاريخى للاستثمار والذي تم تنفيذه
بنجاح خلال فترة معينة ولتكن خمس سنوات مثلا (١) فاذا كان معدل نمو الاستثمار خلال
السنوات الخمس الأخيرة فى دولة ما هو ١٥ % ، وبافتراض أنه تحقق معدل عائد صافى
مرض من تلك الاستثمارات . فانه طبقا لهذا المعيار يمكن زيادة الاستثمار وبالتالى الطاقة
الاستيعابية بنفس النسبة للسنوات الخمس التالية أى بمعدل ١٥ % سنويا .

(١) لمزيد من التفاصيل راجع :

- a- R. Rodan : International Aid to Underdeveloped Countries, Review of Economics and statistics, May 1961 pp. 107-135.
b- H.Chenery & A.Strout : Foreign Assistance and Economic Development
the American Econ. Review Vol.1V1 No.4 Sept.1966 pp. 679-734.

ويذكر H.Chenery على " قيد العنصر البشرى الماهر " " Skill Limit " كمقبة أساسية من عقبات التوسع في الاستثمار والطاقة الاستيعابية في الدول النامية . ذلك أن المشكلة الأساسية التي تواجه الكثير من الدول النامية هي في إدارة المشروعات الاستثمارية الجديدة . وعليه فانه يحدد التغير في الطاقة الاستيعابية أو التوسع فيها بذلك المعدل الممكن تنفيذه دون حدوث انخفاض في الانتاجية . وبناء على دراسة حالة ٣١ دولة يقترح تشينري — في ضوء معدلات النمو التاريخية المحققة في الاستثمار — حدا للتوسع في الاستثمار والطاقة الاستيعابية يتراوح بين ١٠-١٥ ٪ سنويا . والفقرة التالية توضح ذلك (١).

"The limit on the ability to invest is introduced to reflect the widely held view that absorptive capacity for additional investment in any period is limited by the supply of complementary inputs which can only be increased as a result of the development process. We refer to the parameter (B=Maximum rate of growth of investment) as the "skill Limit" reflecting the skill formation required of managers, Skilled labor and civil servants in order to increase productive investment. The highest observed value of the skill limit over any recent five-year period is about 20 per cent per year, but ten countries have sustained growth of investment of over 10 per cent for as long as ten years.

وتأخذ دالة الاستثمار طبقا لهذا الكاتب الصورة التالية

$$I_t \leq I_0 (1+B)^t$$

حيث I_t تمثل الاستثمار في الفترة t
 I_0 تمثل الاستثمار في سنة الأساس
 B تمثل الحد الأقصى لمعدل نمو الاستثمار سنويا من واقع الخبرة التاريخية .

Ibid. pp. 685 and 686.

(١)

أى أن الطاقة الاستيعابية أو حجم الاستثمار ينمو سنويا بمعدل النمو التاريخى فى الاستثمار خلال الفترة الماضية محل الدراسة . هذا بافتراض أن معدل النمو التاريخى سواء فى صورة رقم مطلق أو فى صورة رقم يقع بين حد أعلى وآخر أدنى ممكن تحقيقه فى المستقبل .

ويمكن القول بادية ذى بدء بأنه ليس من الضرورى أن ينمو الاستثمار (الطاقة الاستيعابية) فى عدد معين من السنوات اللاحقة بنفس معدل نموه خلال عدد معين من السنوات السابقة ، اللهم اذا افترضنا أن الظروف التى سادت فى الماضى ستستمر فى المستقبل ، وأن الكميات المعروضة من عناصر الانتاج الأخرى المساعدة لرأس المال ستنمو بدرجات كافية استجابة لتطور الطلب عليها كنتيجة لزيادة الاستثمار ولا شك أن ذلك يوضح أن " قيد العنصر البشرى " ليس هو القيد الوحيد على التوسع من الاستثمار وإن كان يعتبر من أهمها .

ويوضح رودان مقترحاته حول الطاقة الاستيعابية وطريقة قياسها فى الفقرة التالية :

"Absorptive capacity relates to the ability to use capital productively. While not every single investment project need be "self liquidating" total investment must not only cover its costs but must yield a reasonable increase in income... The capacity to absorb capital is more limited on a low level of development, where a higher proportion of technical assistance must precede a large capital inflow.....

While the capacity to absorb capital is a limiting factor, it can within a few years, be stepped up in many under developed countries by 20-30% above the presently realized level of investment. There is however narrow limits to the pace and extent at which a country's absorptive capacity can be expanded. Education in the long run and revolution of habits in the short run may widen the scope."

As to the estimate of absorptive capacity, Rodan writes "We may ascertain by how much a country has succeeded in increasing her volume of investment during the past five or more years. If the rate of increase of investment could be realized in the past, then a slightly high higher rate made possible by technical assistance can be plausibly projected for the future⁽¹⁾"

كما سبق بتوضيح أن تشينرى رودان بعد التأكيد على أهمية العنصر البشرى وعناصر الانتاج الأخرى وكذلك المعونة الفنية من أجل زيادة القدرة على الاستثمار المنتج والتالى تحقيق التوسع المطلوب فى الطاقة الاستيعابية يقرران امكانية تقديرها وفقا لمعدلات النمو المحققة فى الاستثمار المنتج خلال فترة سابقة وتطبيق هذا المعدل - أو معدل قريب منه - لتقدير الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى خلال فترة مستقبلية وان كان رودان أكثر تفاءولا بمكانيات التوسع فى الطاقة الاستيعابية عن تشينرى .

وعند تقدير الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى طبقا لمعدل النمو التاريخى للاستثمار يجب أخذ الاعتبارات الهامة التالية فى الحسبان :

- ١ - حسن اختيار الفترة الزمنية التى سنحسب معدل نمو الاستثمار فيها حيث يجب أن تكون فترة عادية لم يكتنفها ظروف غير عادية كحروب أو كوارث طبيعية جوهرية الأمر الذى قد يؤدى الى اختلاف واضح بين الاستثمار المنفذ فعلا ومعدل الطبيعى .
- ٢ - ضرورة تفهم الظروف الاقتصادية وغير الاقتصادية وراء تحقق هذا المعدل التاريخى لنمو الاستثمار . وترجع أهمية هذا العامل فى أنه لى نقدر استمرار معدل النمو التاريخى للاستثمار لسنوات مستقبلية (أو نقرر معدل قريباً منه) فلا بد من التعرف على الماضى واحتمالات المستقبل ومتطلبات تحقق معدل النمو المقترح فى الاستثمار فى المستقبل ، ومدى كفاية مختلف عناصر الانتاج حاضرا ومستقبلا لتنفيذ الاستثمارات المالية والمتوقعة .

- ٣ - التعرف على الهيكل الاقتصادى المنشود تحقيقه خلال فترة تقدير الطاقة الاستيعابية ويرتبط بذلك معدلات النمو المرغوبة فى القطاعات المختلفة انتاجية كانت أو خدمية . ولا شك أن لذلك أهمية حيث يرتبط الحجم الكلى للاستثمار ارتباطا مباشرا بالأهداف القطاعية ومكانيات تنفيذ الاستثمار داخل كل قطاع .

٤ — من الضروري في هذا المجال تفهم أسباب تحقق معدل نمو معين في الاستثمار وليس معدل أعلى منه . ويتقضى ذلك التعرف على الظروف والعقبات التي حققت هذا المعدل دون غيره . ولا تقتصر الدراسة هنا على جانب الطلب على الاستثمار ومحدداته ولكن أيضا على ظروف عرض موارد الاستثمار المحلية منها والأجنبية . ولا شك أن تفهم ذلك يسهل على المسؤولين اقتراح معدل نمو يمكن تحقيقه في المستقبل مع الأخذ في الاعتبار امكانيات العرض وظروف الطلب والتنفيذ . كما تجدر الإشارة الى أن معدل النمو التاريخي للاستثمار يجب أن يؤخذ فقط كمؤشر يفسر وضع اقتصادي معين وليس كمعدل ملزم لفترات مستقبلية . المهم اذا التعرف على هذا المعدل التاريخي وأسباب تحققه دون غيره وامكانيات رفعه أو ضرورة خفضه في المستقبل .

٥ — تقتضى الدراسة الجادة والتقييم الفعال للنمو التاريخي في الاستثمار ودوائقه الاستعانة بتقارير متابعة النشاط الاقتصادي سواء على المستوى الجزئي أو القومي . فملى المستوى القومي هناك ضرورة التعرف على العلاقة بين المخطط والمحقق من الاستثمار ومسببات الاختلاف بينهما . وتعتبر تقارير متابعة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة السنوية منها من الأهمية بمكان في هذا المجال وكذلك تقارير بعض المؤسسات العامة الرئيسية كالبنك المركزي والجهاز المركزي للمحاسبات . ان توافر مثل هذه التقارير ضروري لرسم خطة الاستثمار المستقبلية أو لتعديل خطة الاستثمار القائمة اذا استدعت الظروف الاقتصادية والاجتماعية ذلك .

كذلك يجب دراسة تقارير متابعة تنفيذ ميزانية الدولة للتعرف على العلاقة بين المقدر والمحقق في بنودها المختلفة سواء في جانب الإيرادات أو جانب المصروفات ومسببات هذا الاختلاف .

أما على المستوى الجزئي أو مستوى القطاع والصناعة فلا بد من دراسة ميزانيات هذه القطاعات وتلك المشروعات الرئيسية داخل كل قطاع للتعرف على العلاقة بين المخطط والمحقق من أهداف فيها وعلاقة الاستثمارات المحققة فعلا بتلك المخططة

أو المقررة قبل ذلك سواء من دراسة خطط أو ميزانيات الشركات وتقارير الأجهـزة
المختصة عن تلك الأنشطة .

٦ — لا يجب أن تشمل دراستنا لمعدل النمو المحقق في الاستثمار على مقدار ما نفذ فعلا
فحسب ، بل يجب أن تشمل تلك الدراسة كذلك على درجة كفاءة وفعالية تلك
الاستثمارات . فكلما أوضحنا عند مناقشة مفهوم الطاقة الاستيعابية يجب الربط بين
حجم الاستثمار ومعدل العائد الصافي (المباشر وغير المباشر) المتوقع من كل حجم
من هذه الأحجام حتى يمكن تقدير حجم الطاقة الاستيعابية أو الاستثمار المناسب .
ولهذا يجب تقييم الاستثمار المحقق في الفترة السابقة من وجهة نظر معدل العائد
أو كفاءة تحقيق وتنفيذ تلك الاستثمارات . فقد يكون معدل النمو المحقق في الاستثمار
خلال السنوات الخمس الماضية مثلاً مرتفعاً ولكن بتكاليف مرتفعة وبالتالي عائداً أقل .
في هذه الحالة يجب تخفيض معدل نمو الاستثمارات في المستقبل حتى يمكن رفع
معدل العائد المتوقع منه . ولذلك تعرف الطاقة الاستيعابية في هذا المجال
بأنها حجم الاستثمار الممكن القيام به في ضوء معدل النمو التاريخي الممكن الاستمرار
فيه دون انخفاض العائد المحقق من هذه الاستثمارات عن مستوى معين ودون أن
يترتب على هذا الحجم من الاستثمار ظهور مشاكل اقتصادية قد تؤثر تأثيراً سلبياً على
عملية التنمية في المستقبل كأعناق الزجاجات أو لتضخم أو سوء توزيع الموارد الاقتصادية
وغيرها .

ح - تقدير الطاقة الاستيعابية باستخدام معدل العائد المتوقع على الاستثمار (١)

نظرا للعلاقة المباشرة بين التخير في حجم الاستثمار والتخير في معدل العائد الصافي المتوقع من هذا الاستثمار - بافتراض حجم معين من الموارد الاقتصادية غير رأس المال - فقد اقترح بعض الاقتصاديين وعلى رأسهم أدلر (J. ADLER) استخدام معدل العائد المتوقع على رأس المال كأساس لتحديد الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القوي . ويتضح ذلك من تعريف الطاقة الاستيعابية الذي أشرنا اليه سابقا والذي يشير فيه الى أن الطاقة الاستيعابية تتحدد بذلك الحجم من الاستثمار الممكن تنفيذه بمعدل مقبول للعائد بافتراض حجم معين من عناصر الانتاج الأخرى المساعدة .

هذا ويمكن تقدير الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القوي وفقا لهذه الطريقة كما يلي :

١ - تحديد فرص أو مجالات الاستثمار المتاحة في ضوء الموارد الاقتصادية الوطنية والاجنبية المتوفرة وأولويات المشروعات الاستثمارية المختلفة كما تحددها السلطات الاقتصادية . ويقتضى ذلك بطبيعة الحال دراسة مستفيضة لما تملكه الدولة من موارد اقتصادية مختلفة زراعية وتعدينية وصناعية وغيرها . وكذلك التعرف على المشروعات القائمة ونتاجها وحجم الطاقة المستغلة فيها وحجم الطلب على مختلف السلع والخدمات والموارد المالية المتاحة وطنيا من خلال مصادر الادخار المختلفة وكذلك ما يتوقع أن يكون متاحا من موارد مالية أجنبية خلال الفترة التي يتم تقدير الطاقة الاستيعابية لها .

٢ - دراسة الجدوى الاقتصادية لهذه المشروعات للتعرف على امكانيات تنفيذها بنجاح ومعدلات العائد المتوقعة من كل منها . وفي هذه الحالة لا يجب أن يقتصر الأمر على معدل العائد المالي أو الاقتصادى المباشر فحسب ، بل يجب أن يشمل كذلك

Marginal Rate of expected return.

(١)

الآثار غير المباشرة للمشروع أو عوائده الاجتماعية • و عليه يمكن استخدام الأهمية الاجتماعية للمشروعات كأوزان لترجيح العوائد المالية المتوقعة منها من أجل الاختيار النهائي بينها •

٢ — ترتب المشروعات تنازليا وفقا لمعدل العائد المباشر وغير المباشر لكل منها في صورة جدول يربط بين الأحجام المختلفة للاستثمار في مختلف المجالات ومعدلات العائد المتوقعة • بعد ذلك يتم تحديد معدل العائد (الصافي) المقبول من وجهة النظر الاقتصادية والاجتماعية والذي سيتم استخدامه كحد فاصل لتحديد حجم الاستثمار المقبول من قبل المجتمع Cut-off Criterion وطبيعة الحال ليس هناك رأيا قاطعا حول هذا المعدل المقبول حيث يختلف من دولة لأخرى وفي نفس الدولة بين فترة وأخرى وكذلك يرتبط بالظروف الاقتصادية السائدة ومصادر التمويل وتكاليفها اذا كانت بقروض خارجية وطبيعة تقدير الأهمية الاجتماعية لمختلف مجالات الاستثمار وغيرها (١).

وتجدر الإشارة الى أنه حتى لو تم تحديد الحد الأدنى لمعدل العائد الصافي المتوقع بقرار سياسي ، إلا أن المعامل الفعلي يجب أن يغطي التكاليف المالية لرأس المال طويل الأجل ولا فان الاستثمارات المقررة سيكون لها أثر سلبي على التراكم الرأسمالي في المجتمع حيث ستزيد التكاليف المالية للاستثمارات عن العائد الصافي المتوقع منها (٢).

٤ — بعد تحديد معدل العائد المتوقع المقبول من وجهة نظر المجتمع تتحدد الطاقة

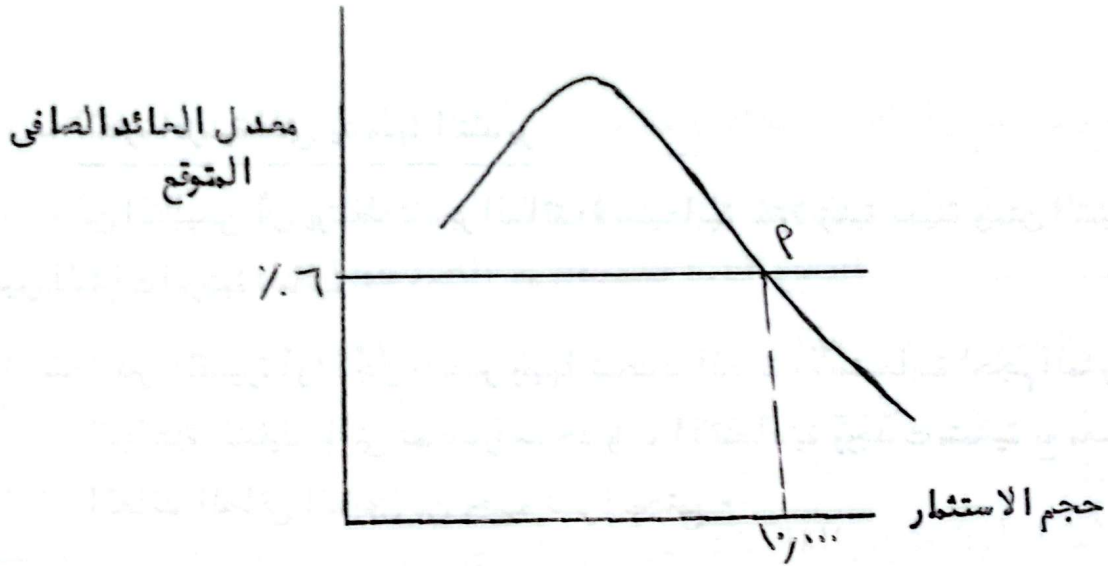
(١) يرى البعض استخدام أكثر من معدل عائد على الأقل للتمييز بين المشروعات الانتاجية ومشروعات الخدمات الاجتماعية •

الاستيعابية بمجموع الاستثمارات التي يعادل معدل العائد الصافي المتوقع منها
ذلك المقبول اجتماعيا أو يزيد • والمثال الرقمي التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (١)
العلاقة بين الاستثمار ومعدل العائد المتوقع منه

حجم الاستثمار الكلى (١)	معدل العائد الصافي المتوقع (٢)
٥٠٠٠	%٧
٦٠٠٠	%١٠
٧٠٠٠	%١٢
٨٠٠٠	%١١
٩٠٠٠	%٩
١٠٠٠٠	%٦
١١٠٠٠	%٤
١٢٠٠٠	%٢

يمثل العمود رقم (١) حجم الاستثمار الكلى فى المجتمع خلال فترة معينة ولتكن
خمس سنوات مثلا ويمثل العمود رقم (٢) معدل العائد الصافي (المباشر وغير المباشر)
المتوقع من هذه الاستثمارات • فإذا افترضنا أن معدل العائد المقبول اجتماعيا هو %٦
مثلا فان الطاقة الاستيعابية تعادل فى هذه الحالة ١٠٠٠ مليون جنيه حيث سيتحقق من
هذه الاستثمارات معدل العائد الصافي المقبول من وجهة نظر المجتمع وهو %٦ سنويا •
ويمكن تمثيل ذلك بيانيا كما يلى :



شكل رقم (٦)
منحنى العائد الصافي المتوقع من الاستثمار

وطبقا لشكل (٦) تتحدد الطاقة الاستيعابية بنقطة تقاطع الخط المثل للعائد المقبول اجتماعيا (٦%) مع منحنى العوائد الحدية المتوقعة على الاستثمارات عند النقطة (أ) وذلك تكون حجم الاستثمارات الممكن تنفيذها عند هذا العائد ١٠٠٠ مليون جنيه .

وطبيعة الحال يتزايد معدل العائد الحدى المتوقع مع الزيادات الأولى للاستثمار بسبب سريان ظاهرة تزايد الخلة أو الانتاجية بالنسبة للحجم والتي ترجع بدورها الى الوفورات الخارجية (والداخلية) المترتبة على هذه الزيادات فى الاستثمار . الا أنه بعد الوصول الى حجم معين يبدأ معدل العائد الصافى المتوقع فى الانخفاض بسبب سريان ظاهرة تناقص الخلة أو الانتاجية بالنسبة للحجم وتناقص حجم الوفورات الخارجية (والداخلية) بالتدريج وتزايد تكلفة رأس المال و عناصر الانتاج الأخرى .

هذا وتجدر الإشارة الى بعض الاعتبارات العامة والهامة الواجب أخذها فى الحسبان عند محاولة تقدير الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى .

أ — الفترة الزمنية التي يشملها التقدير

من الطبيعي أن يرتبط تقدير الطاقة الاستيعابية بفترة زمنية معينة ويمكن التمييز بين الفترات الزمنية التالية :

١ — الفترة القصيرة أو الأجل القصير وفيها تتحدد الطاقة الاستيعابية لحجم المشروعات الجاهزة للتنفيذ والتي تمت دراسة جدواها الاقتصادية ووجدت متمشية مع معدل العائد الصافي المقبول من وجهة نظر المجتمع .

٢ — الفترة الزمنية المتوسطة أو الأجل المتوسط (٣-٥ سنوات) وتتحدد الطاقة الاستيعابية فيها بحجم المشروعات التي ثبتت جدواها الاقتصادية والاجتماعية والفنية بصورة مبدئية . إلا أنها تتطلب مزيدا من الدراسة للاختيار فيما بينها وفقا لمعيار العائد المتوقع .

٣ — الفترة الزمنية الطويلة أو الأجل الطويل (أكثر من ٧ سنوات مثلا) والتي يصعب تقدير الطاقة الاستيعابية لها بسبب طول الفترة الزمنية وكثرة المتغيرات الاقتصادية التي يصعب التنبؤ بمسارها خلال تلك الفترة خاصة اذا زادت عن عشر سنوات مثلا .

ب — طبيعة المشروعات الداخلة في التقدير وطرق تقييمها

يرى أدلر ضرورة وجود النظرة الشاملة للمشروع في إطار برنامج متكامل للاستثمار عند محاولة تقدير الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القوي . وأن لا تقتصر الدراسة على بعض المشروعات الفردية المتناثرة . كذلك لا يجب الاقتصار على دراسة الربحية التجارية لتلك المشروعات حيث لا يأخذ ذلك في حسابه التكاليف والعوائد الاجتماعية لها . وعليه فإنه نظرا للترابط الاقتصادي والفني للمشروعات الاستثمارية المتنوعة ، وتداخل الآثار الاقتصادية والاجتماعية لها فلا بد من أن يكون تقدير الطاقة الاستيعابية على أساس البرنامج المتكامل للاستثمار مع دراسة الآثار المالية للمشروع بجانب آثاره الاجتماعية .

ح - تقييم التدفق النقدي للموارد والتكاليف

لا تعكس أسعار السوق سواء بالنسبة للكثير من السلع أو عناصر الانتاج الندرة النسبية أو القيمة الحقيقية لها في الدول النامية بسبب القيود الكثيرة على النشاط الاقتصادي الداخلى والخارجى معنى هذا أن تقييم عوائد وتكاليف المشروعات الاستثمارية بأسعارها السوقية سوف لا يعطى تقديرا واقعيا لها . لذلك يجب استخدام الأسعار الكليسية أو المحاسبية Shadow or accounting . وفى هذا المجال يشير أدلر الى أن أسعار أو تكلفة رأس المال لا تعكس ندرته النسبية في الدول النامية بل يراه مقوما بأقل من قيمته الحقيقية . ومن جهة أخرى يقل السعر (الأجر) المحاسبى للعمل عن قيمته السوقية سواء نتيجة لوجود بطالة ظاهرة أو مستترة أو لتدخل الدولة في تحديد الأجر بأعلى من قيمتها الحقيقية . وطبيعة الحال لا يعتبر ذلك قاعدة عامة في كل الدول النامية حيث يتوقف ذلك على مدى وفرة رأس المال وكثافة السكان والسياسات الاقتصادية القائمة ودرجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وغيرها . الا أنه يمكن القول بوجود اختلاف بين الأسعار السوقية للسلع والخدمات والنقد الأجنبى وعناصر الانتاج وأسعارها الحقيقية في معظم الدول النامية وان تفاوتت درجة هذا الاختلاف بين دولة وأخرى .

وانطلاقا من ذلك فان التقدير السليم لموارد وتكاليف المشروعات الاستثمارية يجب أن يتم بناء على الأسعار الحقيقية أو الواقعية لعناصر التكاليف المختلفة والمنتجات النهائية والنقد الأجنبى . ولا شك أن تقدير الأسعار المحاسبية ليست من السهولة بمكان ، بل أمر يكتنفه الكثير من المصاعب خاصة فيما يتعلق بتقدير السعر المحاسبى للعمل أو للنقد الأجنبى . فالأجر لا يعكس ندرة العمل النسبية فحسب بل تتدخل عوامل أخرى فى تحديده مثل النواحي الاجتماعية والاعتبارات السياسية والانسانية وغيرها . ولديه لا يمكن تصور أجر أقل من حد الكفاف حتى ولو كانت الندرة (أو الوفرة) النسبية للعمل تشير الى ذلك . بالإضافة الى ذلك لا يعكس سعر الصرف الرسمى القيمة الحقيقية للنقد الأجنبى

بسبب القيود المختلفة على الواردات والصادرات والتعامل في النقد الأجنبي . في هذه الحالة يجب تقدير سعر واقعي للنقد الأجنبي من أجل تقييم المعدات الرأسمالية ومستلزمات الانتاج الأخرى المستوردة وصادرات الدولة من السلع والخدمات بقيمتها الحقيقية (١).

د - اختيار العائد الحدى المتوقع

لا شك أن تحديد معدل العائد الحدى المتوقع لمن الصعوبة بمكان ويخضع لقدر غير قليل من عناصر التقدير الذاتى . الا أنه اذا ما تم تقييم المشروعات فى إطار مجموعة من البرامج المتكاملة آخذين فى الاعتبار الآثار الأمامية والخلفية لكل منها Forward and backward effects ثم تقييم العوائد والتكاليف وفقا للأسعار الحقيقية فان تلك التقديرات تكون مقبولة . ومع ذلك تبقى مشكلة اختيار معدل العائد المقبول . وعلى الرغم من عدم وجود قاعدة عامة يمكن بواسطتها تحديد ذلك العائد الا أن هناك بعض الاعتبارات العامة الملائمة فى هذا المجال . مثال ذلك تكلفة الحصول على رأس المال اللازم خاصة اذا تم ذلك عن طريق الاقتراض الخارجى . كذلك سعر الفائدة السائد فى السوق المحلى ، ومعدل النمو المرغوب تحقيقه سواء فى الناتج أو الدخل القومى والفردى وغيرها . ويقترح أدلر معدلا يعادل ٦% ولكن لا يبرر سبب اختياره لهذا المعدل ولماذا لم يختار ٧% أو ٥% على سبيل المثال ، بالإضافة الى ذلك اذا ما أخذنا فى الاعتبار تطور أسعار الفائدة العالمية بصورة عامة وعلى القروض الأجنبية بصورة خاصة ، ونفقة الفرصة البديلة لرأس المال فان معدل ٦% يبدو متوازعا الى حد كبير . وعليه ودون التورط فى اقتراح معدل معين يجب أن يعكس المعدل المقترح المتغيرات السابق الإشارة اليها فضلا عن ضرورة إعادة النظر فيه

(١) يمكن فى هذا المجال استخدام سعر الصرف الفعلى Effective Exchange Rate

لتقييم كلا من الصادرات والواردات بصورة واقعية . يمكن الرجوع فى ذلك الى " بعض الأساليب الكمية فى تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الأجنبي " مذكرة رقم ١٢٦١ معهد التخطيط القومى ، يناير ١٩٨٠ ، لنفس الكاتب .

كلما حدث تطور جوهري على تلك المتغيرات •

هـ — امكانيات التطبيق العملي لهذه الطريقة

يتضح مما سبق أن تقدير الطاقة الاستيعابية طبقاً لمعدل العائد الصافي المتوقع يعتمد بالدرجة الأولى على التعرف على مجالات الاستثمار التي ستحقق ذلك العائد المقبول من وجهة نظر المجتمع • ويعني ذلك أخذ العوائد المباشرة وغير المباشرة أو العوائد الاقتصادية والاجتماعية في الحسبان • ويعتمد البنك الدولي بدرجة كبيرة على هذا الأسلوب عند محاولة تقدير احتياجات الدول النامية إلى المساعدات والقروض المالية التي يقدمها • غير أنه مما لا شك فيه تظل هناك بعض الصعوبات التي تكثف تطبيق هذه الطريقة وأهمها كيفية تقدير العائد غير المالي للمشروعات المدروسة وتحديد الأسعار الفعلية المستخدمة في تقييم العوائد والتكاليف • إلا أن التقدم المستمر في مجالات تقييم المشروعات وتحديد الأسعار المحاسبية يقلل إلى حد ما من حجم تلك المشاكل ويجعل تطبيق هذه الطريقة عملاً غير مستحيل وإن احتاج الكثير من الوقت والجهد •

د — تقدير الطاقة الاستيعابية باستخدام المعامل الحدي لرأس المال للإنتاج (١)

أوضحنا سابقاً أن الهدف الأساسي لدراسة وتقدير الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي هو تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة • ويمكن في هذا المجال استخدام المعامل الحدي لرأس المال للإنتاج (ICOR) لتقدير حجم الاستثمارات الممكن تنفيذها بحيث لا يزيد هذا المعامل عن حد معين (٢).

(١) Incremental capital-output ratio (ICOR)

(٢) يتحدد المعامل الحدي لرأس المال للإنتاج بالعلاقة بين التغير في رأس المال والتغير المتسبب عنه في الإنتاج أي أنه يعادل $\frac{\Delta C}{\Delta O} = \frac{I}{O}$ حيث ΔC تمثل التغير في رأس المال (الاستثمار) ، ΔO تمثل التغير في الناتج ، I تمثل الاستثمار

ولتوضيح كيفية استخدام هذا المعامل في تحديد الطاقة الاستيعابية نفترض أن الدولة قد قررت أن لا يزيد حجم المعامل المذكور عن ٣ مثلاً ، فان معنى هذا أن الاستثمار الممكن تنفيذه (الطاقة الاستيعابية) سيتحدد بذلك الحجم الذى يضمن عدم ارتفاع (ICOR) عن ٣ كما يتضح من الجدول التالى .

جدول رقم (٢)
تقدير الطاقة الاستيعابية باستخدام المعامل الحدى لرأس المال للانتاج

الأساس	أ	ب	ح	د	هـ	و
حجم الاستثمار (مليون جنيه)	٣٠٠٠	٣٧٥٠	٤٢٥٠	٤٧٥٠	٥٠٠٠	٥٥٠٠
المعامل الحدى لرأس المال للانتاج .	٢,٢٥	٢,٦	٢,٨	٣,٠	٣,١	٤,٥٠
الناتج القومى الاجمالى فى نهاية الفترة	٦٠٩١	٦٤٤٢	٦٥١٨	٦٥٨٣	٦٦١٣	٦٢٢٢
معدل نمو الناتج القومى	٤,٠	٥,٢	٥,٥	٥,٧	٥,٨	٤,٥

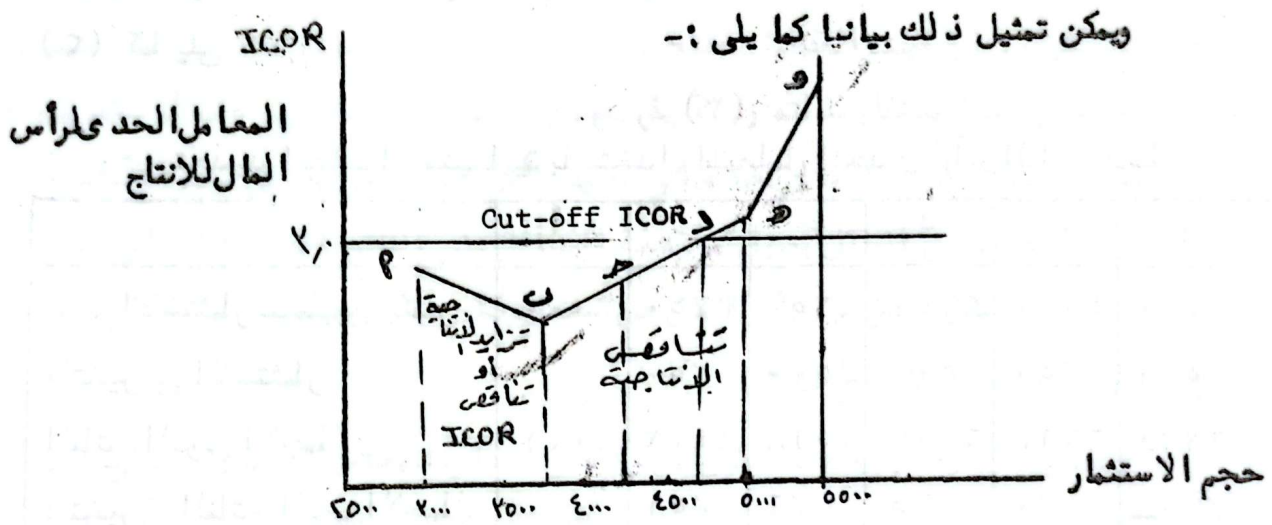
Stevens, op. cit pp. 105
Gulahti, op. cit pp. 253.

المصدر

===

ويفرق الاقتصاديون بين هذا المعامل الحدى والمعامل المتوسط لرأس المال للانتاج . ويتحدد الأخير بخارج قسمة رأس المال على الانتاج أى أنه يعادل $ACOR = \frac{C}{O}$ ورغم صعوبة تقدير المعامل الحدى لرأس المال للانتاج الا أنه يفضل استخدامه خاصة عند العمل على تقدير كمية الاستثمارات اللازمة لتحقيق زيادة معينة فى الانتاج خلال فترة مستقبلية كخطة خمسية على سبيل المثال .

من الجدول السابق وافترض أن المعامل الحدي لرأس المال للإنتاج المقبول هو ٣ ويمكن القول بأن الطاقة الاستيعابية تعادل ٤٧٥٠ مليون جنيه . ومعنى ذلك أن حجم الاستثمار الممكن تنفيذه بنجاح (من وجهة نظر ICOR) هو ٤٧٥٠ مليون جنيه خلال خطة خمسية معينة . عليه إذا افترضنا أن الدولة قررت السماح بزيادة هذا المعامل إلى ٣ بدلاً من ٣ فإن الطاقة الاستيعابية ترتفع إلى ٥٠٠٠ مليون جنيه . أما إذا قرر عدم زيادة المعامل المذكور عن ٢.٨ فإن الطاقة الاستيعابية تصبح ٤٢٥٠ مليون جنيه وهكذا .



شكل رقم (٧)
تحديد الطاقة الاستيعابية باستخدام (ICOR)

من الشكل أعلاه تتحدد الطاقة الاستيعابية بنقطة تقاطع منحنى ICOR المعدل المفترض (٣) عند النقطة (د) ويكون حجم الاستثمار المقابل لها ٤٧٥٠ مليون جنيه . ويتضح من الشكل كذلك تناقص المعامل عند الانتقال من أ إلى ب . ويمكن تفسير ذلك بأثر وجود دفعة قوية للاستثمار تسببت في زيادة كفاءة الموارد الاقتصادية المتاحة .

الأمر الذي ترتب عليه انخفاض ICOR أو تزايد إنتاجية رأس المال ^(١) بسبب الوفورات الخارجية وتزايد الخلة بالنسبة للحجم ^(٢).

وتجدر الإشارة إلى أن J. Faaland قد أوضح في تعليقه على الجدول السابق بأفضلية حساب ما أسماه Differential incremental capital output ratio أو (DICOR) على أساس الربط بين التغير في الاستثمار عند الانتقال من بديل استثماري لآخر والتغير المصاحب لذلك في الناتج القومي ^(٣). وذلك يصبح الجدول السابق رقم (٢) كما يلي :

جدول رقم (٣)
تحديد الطاقة الاستيعابية باستخدام المعامل الحدي لرأس المال للإنتاج

و	هـ	د	ح	ب	أ	
٥٥٠٠	٥٠٠٠	٤٧٥٠	٤٢٥٠	٣٧٥٠	٣٠٠٠	حجم الاستثمار — مليون جنيه
٥٠٠	٢٥٠	٥٠٠	٥٠٠	٧٥٠		التغير في الاستثمار
٦٢٢٢	٦٦١٣	٦٥٨٣	٦٥١٨	٦٤٤٢	٦٠٩١	الناتج القومي الإجمالي
٣٩١—	٣٠	٦٥	٧٦	٣٥١		التغير في الناتج القومي الإجمالي
—	٨ر٣	٧ر٧	٦ر٥٨	٢ر١٤		(DICOR)
٤ر٥—	٣ر١	٣ر٠	٢ر٨	٢ر٦	٢ر٧٥	ICOR

(١) الإنتاجية الحدية لرأس المال تعادل $\frac{\Delta Q}{\Delta C}$ أي أنها مقلوب المعامل الحدي لرأس المال للإنتاج .

Increasing Returns to scale.

(٢)

Discussion of Mr. Gulati paper in Gulhati, op. cit. pp.262-263.

(٣)

يتضح من الجدول السابق أن DICOR تختلف بصورة واضحة عن ICOR الأمر الذى يؤدى الى تغير النتائج السابق الاشارة اليها حيث يصبح البديل (ب) لحجم استثمار قدره ٣٧٥٠ أفضل البدائل نظرا لأن DICOR المصاحب له أقل من البدائل الأخرى ، هذا بالمقارنة بالحالة الأولى التى كان حجم الاستثمار (الطاقة الاستيعابية) يتحدد بالبديل (د) أو ٤٧٥٠ مليون جنيه بافتراض أن ال ICOR المقبول هو ٣٠ .

الا أنه مع ذلك يمكن القول بأن حساب DICOR رغم ما قد يكون له من قيمة نظرية أو حتى تحليلية الا أن قيمته العملية محدودة . ذلك أننا نأخذ بدائل استثمارية فى خطة خمسية قادمة كل منها مستقل بذاته ولا تأخذ بديلا استثماريا واحدا نزيد عليه أو ننقص منه . هذه البدائل تمثل بطبيعة الحال اضافة الى رصيد رأس المال الموجود فى سنة الأساس . وليه فمن الواجب التعرف على أثر كل بديل من هذه البدائل على الناتج القومى الاجمالى واعتبار أن هذه البدائل تمثل تغيرا فى رأس المال عن سنة الأساس وليه نحسب ICOR بالطريقة الموضحة فى جدول (٣) السابق .

وتجدر الاشارة الى أنه قد يكون من الأفضل حساب المعامل الحدى الصافى لرأس

Net Incremental capital Output Ratio (NICOR)

المال للانتاج

عن طريق الربط بين بديل الاستثمار أو التغير فى رأس المال وبين الناتج القومى الصافى . ذلك أنه قد يتغير معدل استهلاك رأس المال بين بديل وآخر وبالتالي يؤثر ذلك على الزيادة المتوقعة فى الناتج القومى الصافى غير أن عدم توافر بيانات كافية عن هذه الاستهلاكات واختلاف معدلاتها بين نشاط وآخر وبين فترة وأخرى تجعل من الصعوبة استخدامها بدقة فى هذا المجال . ومع ذلك تجدر الاشارة الى أفضلية استخدامها عن طريق العمل على تدليل مصاعب تقديرها لأن العمر الافتراضى لرأس المال يختلف طبقا لكثافة تشغيله ومن ثم يجب أن ينعكس ذلك على معدل استهلاكه وبالتالي على الناتج المتحقق منه .

ويستبر البعض أن المعامل الحدى لرأس المال للانتاج (ICOR) أفضل مقياساً واستخدماً من معدل العائد المتوقع على رأس المال • ويرجع ذلك الى ضخامة بعض المشروعات الاستثمارية الأمر الذى يجعل من الصعب تقسيمها • وتعترف هذه بمشكلة عدم القابلية للتقسيم أو التجزئة ^(١)، الأمر الذى يجعل تحديد العائد الحدى المتوقع أمر من الصعوبة بمكان •

بالإضافة الى ذلك فهناك الكثير من المشروعات المتكاملة أو المتداخلة من خلال الترابط الأمامى والخلفى ^(٢)، وعليه فإن عائد مشروع معين مرتبط بصورة مباشرة مع انتاج وعوائد المشروعات الأخرى، مثال ذلك الصناعات الثقيلة التى تعتمد فى جزء كبير من احتياجاتها على منتجات الصناعات الأخرى وكذلك صناعات السيارات التى تعتمد على انتاج وتكاليف صناعات المطاط والزجاج والحديد والصلب وغيرها •

ومن جهة أخرى فهناك المشروعات الاجتماعية مثل خدمات الصحة والتعليم والبنى لا يكون من السهل تحديد العائد المادى المباشر لها ^(٣)، فضلاً عن أن الاستثمار فى هذه المجالات وغيرها من الخدمات الاجتماعية لا يحكمه اعتبارات الربحية التجارية أو العائد الاقتصادى فحسب بل يحكمه اعتبارات اجتماعية وإنسانية وغيرها •

Indivisibility.

(١)

Forward and backward Linkages.

(٢)

(٣) تجدر الإشارة الى وجود كثير من المحاولات لتحديد العائد الاقتصادى للخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم فى إطار ما يعرف بالاستثمار فى رأس المال البشرى Investment in Human Capital راجع على سبيل المثال :

P. Youpoulos & J. Nugent : Economics of Development Empirical Investigations, Harper & Row Pub., N.Y. 1976.

والذى يناقش الجانب الاقتصادى للانفاق على التعليم — ولو أنها من وجهة نظر الفرد — وكذلك بعض الخدمات الاجتماعية الأخرى •

أما المعامل الحدى لرأس المال للانتاج فهو يقيس الانتاجية (مقلوب المعامل) العامة للمشروع ككل أو كوحدة واحدة . ذلك أنه يربط بين التغير فى رأس المال والتغير فى الناتج الصافى أو القيمة المضافة المترتبة على ذلك والتي تعكس الانتاجية الاجتماعية بصورة أفضل من العائد المالى أو الربحية التجارية .

غير أنه يمكن القول بوجود بعض الانتقادات التى يمكن توجيهها لهذا المعامل واستخدامه فى تقدير الاستثمارات المتوقعة خلال الخطة منها على سبيل المثال (١).

(١) لا يعكس هذا المعامل الأهمية الحقيقية للمشروعات ذات الأجل الطويلة والتي يرتفع فيها هذا المعامل بسبب ضخامة رؤوس الأموال المستثمرة فيها . ويبدو ذلك واضحاً فى حالة المشروعات الهيكلية التى يطول فترة انشائها لعدد من السنوات قد تزيد عن خمسة سنوات مثل السدود والطرق والمواصلات وغيرها . غير أنه يمكن استخدام طريقة تقدير القيمة الحالية للعوائد المتوقعة خلال العمر الافتراضى للمشروع ومقارنتها بتكاليفه للحكم على جدوى هذا المشروع من عدمه . ويعبر بعض الاقتصاديين عن هذه المشكلة بعبارة أخرى فيذكرون أن هذا المعامل يهمل عنصر الزمن فى التحليل ، الأمر الذى يقلل من فعاليتها استخدامه فى بعض الحالات (٢).

(٢) ان افتراض تزايد الانتاج كنتيجة مباشرة لتزايد رأس المال يفترض ضمناً تزايد عناصر الانتاج الأخرى المشتركة فى عملية الانتاج ، وحتى وإن أمكن زيادة الانتاج كنتيجة لزيادة رأس المال فى الأجل القصير والمتوسط ، إلا أن هذا الوضع قد لا يستمر طويلاً بسبب ضعف مرونة عرض بعض عناصر الانتاج المساعدة أو معظمها . ولا أدل على ذلك من حالة

(١) راجع فى نفس الموضوع د. رمزى زكى : أزمة الديون الخارجية - رؤية من العالم الثالث
الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨ ، صفحة ٥٨ - ٥٩ .

P. Yotopoulos; op. cit.

(٢)

الدول ذات الفائض الكبير في الموارد المالية ... الدول الهنرولية — والتي لا تستطيع أن تستخدم جزءاً كبيراً من هذه الموارد المالية بسبب قصور عناصر الانتاج المساعدة . ولـم تستطع هذه الدول التغلب على تلك المشكلة عن طريق استيراد مستلزمات الانتاج أو العمالة وغيرها من الخارج ^(١). ويمكن القول بنفس الشيء بالنسبة للدول النامية الأخرى التي يمكنها توفير مزيد من الموارد المالية سواء من المصادر الداخلية أو الخارجية (القروض والاعانات) .

(٣) يفترض تحليل ICOR ثبات العلاقة بين رأس المال والانتاج وهذا غير صحيح في حالة حدوث تقدم تكنولوجي يؤدي الى زيادة انتاجية نفس القدر من رأس المال ^(٢). وعليه فإن استخدام هذا المعامل لتحديد رأس المال اللازم لتحقيق زيادة معينة في الانتاج خلال فترة طويلة نسبياً (أكثر من خمس سنوات مثلاً) قد لا يكون صحيحاً خاصة اذا حدثت تطورات تكنولوجية خلال هذه الفترة وشاءت الدول النامية الاستفادة منها واستخدام هذه التكنولوجيا المتطورة .

(٤) ان (ICOR) القوي لا يرتبط فقط بحجم الاستثمار القوي بل يتوقف كذلك على توزيع الاستثمار بين القطاعات المختلفة . ففي الدول النامية قد يمكن تحقيق زيادة كبيرة في الانتاج باستخدام قليل من رأس المال في الزراعة والصناعات المعتمدة عليها ومجـز الصناعات الخفيفة الأخرى . أما الصناعات الأخرى مثل صناعات السلع الاستهلاكية المعمرة

(١) نظراً لأنه توجد قيود على امكانيات استخدام العمالة الأجنبية بسبب ما تحتاج اليه من خدمات اجتماعية وسكنية قد لا تستطيع هذه الدول الوفاء بها في حالة استخدام أعداد كبيرة من العمالة الأجنبية . ونفس الشيء بالنسبة لاستيراد المعدات الرأسمالية ومستلزمات الانتاج الأخرى حيث يرتبط ذلك بالطاقة الانشائية في المجتمع وطاقات الموانئ والمطارات ... وغيرها .

(٢) G.Mier. Leading Issues in Development Economics, Oxford University Press, N.Y., 1964, p.92.

والمعدات الانتاجية فانها بطبيعتها كثيفة لرأس المال . كذلك يمكن القول أن كثافة استخدام رأس المال تعتمد على أسلوب الانتاج المستخدم وهل هو أسلوب كثيف للعمل أم كثيف لرأس المال .

(٥) يفترض تحليل ICOR الاستخدام الكامل للطاقة الانتاجية المتاحة وعليه فان تقديرات ICOR قد لا يكون دقيقا في الكثير من الدول النامية اذا افترضنا وجود طاقات انتاجية عاطلة أو غير مستغلة (في المعدات والآلات) أو اذا كان تشغيل هذه الآلات والمعدات يقل عن التشغيل الأمثل اما بسبب قصور عناصر الانتاج الأخرى أو عدم كفاءة التشغيل أو قصور أسلوب الصيانة وغيرها . وعليه فيجب عند استخدام هذا المعامل في تقدير الطاقة الاستيعابية أن نأخذ في اعتبارنا هذه المتغيرات وإذا اعتمدنا على المعامل التاريخي أن نحاط من حالة وجود طاقات معطلة ترفع من هذا المعامل وبالتالي يمكن تخفيضه مستقبلا اذا أمكن رفع مستوى التشغيل واستخدام الطاقات الانتاجية المتاحة .

(٦) لا يعطى التحليل التقليدي لـ ICOR الاهتمام الكافي بأثر التطور في كفاءة العنصر البشري من خلال التدريب والتعليم والخبرات المكتسبة في زيادة كفاءة استخدام المعدات الرأسمالية المتاحة وبالتالي رفع انتاجية رأس المال أو تقليل معامل رأس المال للانتاج (١).

(٧) عند الاعتماد على المعامل الحدي لرأس المال للانتاج التاريخي أو الذي ساد خلال فترة سابقة (خمس سنوات مثلا) لتقدير الاحتياجات الرأسمالية لخمس أو عشر سنوات قادمة فيجب الحذر من عدم حدوث تغير جوهري في نمط توزيع الاستثمار بين هاتين الفترتين

(١) See: B. Higgins : Economic Development, Principles, Problems and Policies, W. Norton & Co., N.Y. 1959 pp.211.

وَألا يجب تعديل المعامل التاريخي ليحكم التاورات المستقبلية ؛ فمثلا اذا كانت السنوات الخمس الماضية تمثل فترة اعادة البناء (بعد حرب مثلا) أو ارساء أسس مشروعات هيكلية أساسية فان المعامل يحيل الى الارتفاع واذا افترضنا أن السنوات الخمس التالية سيتم التركيز فيها على المشروعات الانتاجية فسوف يصبح المعامل أقل (١).

وعلى الرغم من التحفظات السابقة على مفهوم المعامل الحدى لرأس المال للانتاج (ICOR) ، إلا أنه كأي معيار من معايير الاستثمار ، أو معايير تقدير الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى فى الدراسة الحالية ، يحتاج للتدقيق عند محاولة تطبيقه حتى يعطى نتائج مقبولة ، سواء عند اختيار أساس حسابه أو مدى شموله أو تطوره فى المستقبل وغير ذلك وعلى ذلك فما زال هذا المعامل يستخدم فى التخطيط فى كثير من البلاد النامية وبالإضافة الى ما سبق هناك بعض الاعتبارات العامة الواجب مراعاتها عند استخدام هذا المعامل لتقدير الطاقة الاستيعابية من أهمها :

١ - على الرغم من أن الدولة قد تحدد مستوى عام لـ ICOR تشترط توافره فى الاستثمارات التى تزمع تنفيذها خلال خطتها الخمسية مثلا ، إلا أن ذلك لا يعنى

(١) يوضح هيجنز ذلك بجلاء فى الفقرة التالية التى نعرضها لأهميتها :

"The use of an average (ICOR) over five previous years is justified only if these five years are part of a much longer period, so that there is a solid basis for assuming that the average for the five years is an approximation to a ratio that is stable in the long run, and if the planning period will not be significantly different from the last five years. If for example the previous five years represents the completion of the reconstruction period, while the plan explicitly provide for along-run structural change, a projection of the ICOR in the recent past can be dangerous".

B. Higgins; op. cit. pp. 643.

المصدر :

عدم وجود بعض الاستثناءات في حالة الخدمات العامة والمشروعات الهيكلية والتي يرتفع فيها ICOR عن القطاعات الانتاجية كالزراعة والصناعة .

٢ — اذا كانت القروض الاجنبية ستحول جزءا هاما من الاستثمارات القومية ، ومع وجود أعباء سداد هذه الديون من فوائد وأقساط ، فانه يتعين على الدولة توجيه تلك القروض أو جزءا هاما منها نحو المشروعات التي تحقق عائدا أكبر ، أى ترتفع فيها انتاجية رأس المال أو ينخفض فيها ICOR حتى يمكنها مواجهة أعباء سداد تلك الديون من انتاجية المشروعات المستخدمة في تمويلها .

٣ — انطلاقا من الفقرة السابقة يمكن القول بأن استخدام ICOR لتقدير الطاقة الاستيعابية يكون أكثر فعالية في حالة تحديد فرص الاستثمار المتاحة في المشروعات الانتاجية وبعض المشروعات الهيكلية مثل النقل والمواصلات وال طاقة وغيرها . أما الاستثمار في الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والثقافة فلا شك أنه يصعب تقدير معاملات دقيقة لها فضلا عن أنه يحكمها الاعتبارات الاجتماعية وليس الربح أو العائد المادي فحسب .

٤ — وفقا لمستوى معين من ICOR قد تتحدد الطاقة الاستيعابية بحجج ————— الاستثمارات لا يتحقق معه أعلى معدل للنمو . ويتضح ذلك من جدول رقم (٢) السابق . فبافتراض أن المعامل المقبول هو ٣ تحددت الطاقة الاستيعابية بـ ٤٧٥٠ مليون جنيه ومعدل النمو بـ ٥,٧% خلال سنوات الخطة . أما اذا قبلت الدولة زيادة هذا المعامل الى ٣,١ أى قبلت الانتقال من الوضع د الى الوضع هـ فسوف يرتفع معدل النمو الى ٥,٨% سنويا غير أن التدقيق في الأرقام السابقة يوضح أن زيادة ICOR من ٣ الى ٣,١ معناه ارتفاع المعامل بنسبة ٣,٣٣% بينما زيادة معدل النمو من ٥,٧% الى ٥,٨ معناه ارتفاع معدل النمو بنسبة ١,٧٥% فقط . وعليه فمن وجهة نظر المقارنة بين ICOR ومعدل النمو يعتبر الوضع د أفضل من الوضع هـ .

وقد يمكن القول باختصار آخر بين تعظيم الناتج القومي عند الوضع هـ مع قبول معامل أكبر قليلا من الوضع د أم لا . الجواب يتوقف على هدف السياسة الاقتصادية فتعظيم الناتج الاجمالي يرجح كفة الوضع هـ ، ولكنه لا يتمشى مع ICOR المحدد بـ ٠٣ .

هـ - تقدير الطاقة الاستيعابية باستخدام دالة الانتاج

يمكن استخدام دالة الانتاج لتقدير حجم الاستثمارات المطلوبة لتحقيق زيادة معينة في الناتج القومي . فبافتراض اعتماد الانتاج على عنصرين فقط هما العمل ورأس المال واستنادا الى دالة الانتاج المعروفة بدالة كوب-د وجلاس تكون دالة الانتاج كما يلي : (١)

$$P_t = A_t L_t^a \cdot K_t^b \quad (1)$$

حيث P_t الناتج القومي ، A_t التطور التكنولوجي ، L_t يمثل العمل ، K_t رأس المال ، a تمثل معامل الانتاج بالنسبة للعمل ، b تمثل معامل الانتاج بالنسبة لرأس المال أو مرونة الانتاج الجزئية بالنسبة لرأس المال ولتحديد أثر كل من هذين العنصرين في تحقيق النمو المرغوب فيه في الناتج القومي نأخذ لوغاريتمات طرفي المعادلة ثم تفاضل بالنسبة للزمن كما يلي :

$$\frac{d \log P_t}{d_t} = \frac{d \log A_t}{d_t} + a \frac{d \log L_t}{d_t} + b \frac{d \log K_t}{d_t}$$

ويمكن عرض هذه المعادلة بصورة مبسطة كما يلي :

$$r_P = r_A + a r_L + b r_K \quad (2)$$

حيث r_P معدل نمو الناتج القومي خلال الفترة .

r_A تمثل التقدم التكنولوجي

===

(١) لمزيد من التفاصيل راجع

r_L معدل نمو العمل

r_K معدل نمو رأس المال

Partial elasticity بالنسبة للعمل ورأس

b, a مرونة الانتاج الجزئية
المال على الترتيب .

فإذا افترضنا للتبسيط عدم تغير النواحي التكنولوجية خلال فترة التقدير أى r_A
تعاادل صفرا فان معدل النمو المطلوب في رأس المال يعادل

$$r_K = \frac{r_P - a r_L}{b} \quad (3)$$

وبمعرفة معدل نمو العمالة والانتاج ومرونتى الانتاج الجزئية بالنسبة للعمل ورأس المال يمكن
تقدير معدل النمو المطلوب في الاستثمار اللازم لتحقيق معدل النمو المرغوب فيه في الانتاج .

فإذا افترضنا مثلا أن معدل نمو الناتج المستهدف ٧% ، ومعدل نمو العمالة ٢%

ومرونة الانتاج الجزئية بالنسبة للعمل تعاادل ٢٥٠ ، والنسبة لرأس المال ٢٥٠ ، فان

$$r_K = \frac{7 - 0.25 (2)}{0.75} = \frac{6.5}{0.75} = 8.7 \text{ per annum}$$

معنى هذا ضرورة نمو الاستثمار بمعدل حوالى ٨٧% سنويا من أجل تحقيق معدل
النمو المستهدف في الناتج القوي وقدره ٧% وفي ظل افتراضات معينة لمعدل نمو العمالة
ومرونة العرض الجزئية لكل من العمل ورأس المال .

===
A.P. Thirlwall : Growth and Development, with special Reference to the
Developing Countries, Macmillan, London, 1972, pp. 42-45.

راجع في نفس الموضوع : د . رمزي زكي ، أزمة الديون الخارجية ، مرجع سابق ، ص ٥٣-٥٦ .

وطبيعة الحال يتغير معدل نمو الاستثمار المطلوب اذا قمنا بتغيير الافتراضات السابقة . فمثلا اذا افترضنا أن مرونة الانتاج للحمل تبلغ ٠.٧٥ ومرونة الانتاج لرأس المال تبلغ ٠.٢٥ فان معدل نمو الاستثمار اللازم لتحقيق معدل نمو الناتج المشار اليه سابقا (٧٪) وبافتراض عدم تغير معدل نمو العملة (٢٪ سنويا) ويصبح

$$r = \frac{7 - 0.75 \times 2}{0.25} = 22\% \text{ per annum}$$

ولا شك أن هذه الزيادة الكبيرة في معدل نمو الاستثمارات المطلوبة ترجع إلى افتراض انخفاض مرونة الانتاج لرأس المال من ٠.٧٥ في الحالة الأولى إلى ٠.٢٥ فقط في الحالة الثانية أي انخفاض انتاجية رأس المال وبالتالي ضرورة زيادة الاستثمارات بمعدل أكبر لتحقيق نفس معدل النمو في الانتاج .

وأخيرا اذا قمنا بتغيير معدل نمو العملة من ٢٪ إلى ٤٪ سنويا مثلا وبافتراض امكانيات الاجلال بين العمل ورأس المال في حدود معينة فان أثر ذلك على معدل نمو الاستثمار سيكون طفيفا حيث سيبلغ معدل النمو المطلوب فيه ٨٪ مقارنة بنحو ٨.٧٪ في الحالة الأولى . أي أن معدل نمو الاستثمار المطلوب أكثر حساسية لتغيرات مرونة الانتاج عنه بالنسبة لمعدل نمو القوى العاملة .

ومن الواضح أننا افترضنا في التحليل السابق حالة ثبات الغلة بالنسبة للحجم Constant returns to scale حيث اعتبرنا أن مجموع المعاملان a, b يعادل الوحدة وطبيعة الحال لا يشترط تحقق ذلك باستمرار خاصة في دولة نامية فقد يتزايد الانتاج في مراحل التنمية الأولى بمعدل أكبر من معدل تزايد عنصرى العمل ورأس المال وتكون هذه حالة تزايد الغلة بالنسبة للحجم ويكون مجموع المعاملان السابقان أكبر من ١ (Increasing Returns to Scale) وأخيرا وبعد أن تقطع الدولة شوطا ملموسا في عملية التنمية قد تظهر حالة تناقص الغلة بالنسبة للحجم حيث يكون مجموع المعاملان أقل من ١ (Decreasing Returns to scale)

كذلك قد يكون افتراض عدم حدوث تقدم تكنولوجي غير صحيح خاصة اذا أجريــــت التقديرات عن معدل النمو المطلوب في الاستثمار لفترة تزيد عن خمس سنوات مثلاً . لذلك يجب أخذه في الاعتبار في تلك الحالات . الأمر الذي سيؤثر على معدل النمو المطلوب في الاستثمار حيث يصبح معدل النمو المطلوب في الاستثمار في حالة وجود تقدم تكنولوجي كما يلي :

$$r = \frac{r_p - (r_A + a r_L)}{b} \quad (4)$$

فعلى سبيل المثال اذا افترضنا أن معدل التقدم التكنولوجي يبلغ ٢٪ سنوياً وافترض أن معدل نمو العملة ٢٪ ومرونتي الانتاج بالنسبة للعمل ورأس المال ٠٫٢٥ ، ٠٫٢٥ على التوالي فان معدل النمو المطلوب في الاستثمار في هذه الحالة بتطبيق المعادلة (٤) أعلاه سوف يعادل ١٤٪ فقط بالمقارنة بـ ٢٢٪ في حالة افتراض عدم حدوث تقدم تكنولوجي ولا شك أن تفسير ذلك يرجع الى أن التقدم التكنولوجي يزيد من كفاءة استخدام عناصر الانتاج المتاحة الأمر الذي يقلل من معدل النمو المطلوب في حجمها لتحقيق معدل نمو معين في الانتاج أو بعبارة أخرى تعتبر التكنولوجيا عنصراً من عناصر الانتاج تساهم في تحقيق النمو المطلوب فيه وان بقيت مشكلة القياس الكمي لمعدل النمو في التكنولوجيا في هذه الحالة .

ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن نجاح أسلوب استخدام دالة الانتاج كأساس لتقدير حجم الاستثمارات المطلوبة لتحقيق زيادة معينة في الانتاج رهن بواقعية ودقة دوال الانتاج المقدرة سواء على المستوى القومي أو دوال الانتاج القطاعية . وتزداد حدة هذه المشكلة في حالة قطاعات الخدمات .

كذلك يجب التأكيد على أن دقة التقديرات الخاصة بالاستثمار وواقعيتها كأساس لتقدير الطاقة الاستيعابية الفعلية للاقتصاد القومي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتوافر جميع متطلبات تنفيذ الاستثمارات المقدرة بفعالية وكفاءة . وإذا كانت الدالة تفترض عنصرين (العمل ورأس المال) أو ثلاثة بالإضافة التطور التكنولوجي فهناك شروط أخرى كثيرة لنجاح تنفيذ الاستثمارات منها الخبرات الادارية والتسويقية والمؤسسات الاقتصادية الملائمة

ومستلزمات الانتاج الأخرى من مواد خام وطاقه وكذلك الخدمات الأساسية كالنقل والمواصلات والتخزين . . . وغيرها . وبدون التأكد من توافر المقومات السابقة لضمان تنفيذ الاستثمارات المقدرة بنجاح يصبح من الضروري العمل على توفيرها بالقدر الكافي ولا تكون التقديرات السابقة رياضية ذهنية على أحسن تقدير .

فيما يتعلق بالمرحلة الأولى من المشروع، أي مرحلة التخطيط، فإنها تتطلب دراسة دقيقة ومفصلة لجميع الجوانب الفنية والاقتصادية للمشروع، وذلك من أجل تحديد الجدوى الاقتصادية للمشروع وتحديد الميزانية التقديرية للمشروع. وتعد هذه المرحلة من أهم المراحل في أي مشروع استثماري، حيث أنها تحدد اتجاه المشروع ونطاقه وقيمه. ولذا فإن دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع يجب أن تكون شاملة ومفصلة، وأن تأخذ في الاعتبار جميع الجوانب الفنية والاقتصادية للمشروع، وكذلك الظروف المحيطة به. وتعد دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع من أهم الأدوات التي تساعد المستثمر على اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة. ولذا فإن دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع يجب أن تكون شاملة ومفصلة، وأن تأخذ في الاعتبار جميع الجوانب الفنية والاقتصادية للمشروع، وكذلك الظروف المحيطة به. وتعد دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع من أهم الأدوات التي تساعد المستثمر على اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة.

وتعد دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع من أهم الأدوات التي تساعد المستثمر على اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة. ولذا فإن دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع يجب أن تكون شاملة ومفصلة، وأن تأخذ في الاعتبار جميع الجوانب الفنية والاقتصادية للمشروع، وكذلك الظروف المحيطة به. وتعد دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع من أهم الأدوات التي تساعد المستثمر على اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة.

وتعد دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع من أهم الأدوات التي تساعد المستثمر على اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة. ولذا فإن دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع يجب أن تكون شاملة ومفصلة، وأن تأخذ في الاعتبار جميع الجوانب الفنية والاقتصادية للمشروع، وكذلك الظروف المحيطة به. وتعد دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع من أهم الأدوات التي تساعد المستثمر على اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة.

خلاصة

استهدفت هذه الدراسة القاء الضوء على المفاهيم الأساسية للطاقة الاستيعابية وأهميتها للتنمية الاقتصادية ومحدداتها الرئيسية وواائق التوسع فيها وأخيرا بعض طرق تقديرها للاقتصاد القومي وذلك من أجل توفير الاطار التحليلي العام لتقديرات الطاقة الاستيعابية للاقتصاد المصري .

وقد بدأت الدراسة في جزئها الأول باستعراض أهم مفاهيم الطاقة الاستيعابية وخلصت الى تعريفها بطاقة الاقتصاد القومي على استيعاب مزيد من الاستثمارات بحيث لا ينخفض معدل العائد الحدى (المباشر وغير المباشر) لهذه الاستثمارات عن مستوى معين كما تساهم في علاج بعض المشاكل الاقتصادية الأساسية التى يعانى منها المجتمع . وانطلاقا من ذلك أوضحت الدراسة في جزئها الثانى أهمية تقدير الطاقة الاستيعابية من أجل ضمان كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة داخليا أو من الخارج والمساهمة فى رسم سياسة استثمارية مناسبة تأخذ فى اعتبارها طاقة الاقتصاد القومي على استيعاب مزيد من الاستثمارات فى ضوء طاقته الفعلية على التنفيذ والتي تتحدد بمدى وفرة عناصر ومستلزمات الانتاج المساعدة لرأس المال . ولا شك أن التقدير الواقعى لطاقة الاقتصاد القومي الاستيعابية سواء على المستوى القومي أو القطاعى سيجنبه مشاكل المخاللة فى تقدير استثمارات الخطة الأمر الذى يؤدى الى قصور التنفيذ وسوء توزيع الاستثمارات وما قد يترتب على ذلك من مشاكل اقتصادية وغير اقتصادية .

بعد ذلك استعرضت الدراسة المحددات الرئيسية للطاقة الاستيعابية وهى مجالات الاستثمار المتاحة والظروف الاقتصادية السائدة وطبيعة العائد المرغوب تحقيقه وقد تبين أنه يجب أخذ هذه المحددات . . وغيرها فى الحسبان عند تقدير الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي .

ثم انتقلت الدراسة الى مناقشة معوقات التوسع فى الطاقة الاستيعابية والتي هى بطبيعتها معوقات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فاستعرضت المعوقات الاقتصادية والتي تشمل قصور الموارد الاقتصادية المختلفة وقلة المجالات الاستثمارية وضعف الحافز على الاستثمار . والمعوقات الهيكلية والتي تتمثل فى تخلف الهيكل الانتاجى واختلاله وقصور مشروعات الهياكل الأساسية ورأس المال الاجتماعى كالنقل والمواصلات وغيرها ، والمعوقات البشرية والتي تتمثل فى قصور المتاح من الأيدى العاملة الماهرة ونصف الماهرة وقلة كفاءة استغلال المتاح منها وكذلك عدم كفاية الخبرات الادارية والتنظيمية الضرورية لتحقيق مزيد من الاستثمارات الناجحة ورفع معدلات التنمية وتحقيق التقدم التكنولوجى . ثم أشار هذا الجزء بعد ذلك الى المعوقات التنظيمية والتي تتمثل فى ضعف المؤسسات والتنظيمات الاقتصادية وقلة كفاءتها وانتشار البيروقراطية وعدم استقرار السياسات الاقتصادية وقصور البيانات الاحصائية وغيرها مما له آثارا سلبية على حجم الاستثمارات وفعالية تنفيذها وبالتالي على التنمية الاقتصادية .

وأخيرا استعرضت الدراسة بعض طرق تقدير الطاقة الاستيعابية فبدأت بالحسابات القومية والتي اتضح من مناقشتها أنها تفيلد فى التعرف على بعض العلاقات الاقتصادية الهامة لقياس الطاقة الاستيعابية كالنحوه فى الموارد المحلية وفجوة النقد الأجنبى وغيرها . أما الطريقة الثانية فكانت بالاستناد الى معدل النمو التاريخى أو المحقق فى الاستثمار خلال سنوات قليلة ماضية وقد اتضح من مناقشة هذا الأسلوب أن التعرف على معدل نمو الاستثمارات المحققة فعلا ونجاح وتحليل هذا المعدل فى ضوء الموارد الاقتصادية المتاحة والمتنظر أن تتاح خلال فترة التقدير يفيد كثيرا فى تقدير الطاقة الاستيعابية . وهذا يعنى أن المعدل التاريخى لنمو الاستثمار يؤخذ فقط كمؤشر لاحتتمالات نموها فى المستقبل والذي يمكن تحديده بعد دراسة الموارد الاقتصادية المتاحة وعقب التوسع فى الاستثمار ومكانيات تدليلها وغيرها . والطريقة الثالثة كانت باستخدام معدل العائد الحدى المتوقع على الاستثمار

كأساس لتقدير الاستثمارات الممكن تنفيذها والتي يترتب عليها تحقيق المعدل المرغوب فيه سواء كان مباشرا أو غير مباشر . وقد أوضحت الدراسة ضرورة أخذ الآثار غير المباشرة ففى الحسابان وتقييم عوائد وتكاليف الاستثمارات بالأسعار الحقيقية أو المحاسبية للسلع والخدمات وعناصر الانتاج والنقد الأجنبي ضمانا لفعالية تلك التقديرات .

وتعتمد الطريقة الرابعة على استخدام المعامل الحدى لرأس المال للانتاج وتستند الى أهمية رفع انتاجية رأس المال أو تقليل المعامل المذكور من أجل زيادة كفاءة الاستثمار وعليه يقرر المجتمع مستوى المعامل المقبول ويحدد استثمارات باجمالى الاستثمارات التى لا يرتفع المعامل الحدى لرأس المال للانتاج فيها عن المستوى المقرر . وقد اتضح من مناقشة هذه الطريقة ضرورة التأكد من توافر عناصر الانتاج الأخرى اللازمة لتنفيذ الاستثمار والمفاضلة بين مستوى المعامل ، والانتاج ، أو معدل النمو عند تقدير الاستثمارات وهيكمل الانتاج القائم والمستهدف ومكانية استخدام سياسة توزيع الاستثمار فى علاج بعض المشاكل الاقتصادية الرئيسية حتى لو تضمنت معاملا أعلى وغيرها .

أما الطريقة الأخيرة فتعتمد على دالة كوب - د وجلاس للانتاج والتي يعتبر توفيرها على المستوى القومى أو حتى القطاعى احدى مشاكل استخدامها الرئيسية . غير أنه اذا أمكن توفيرها فلا شك أنه يمكن استخدامها للتعرف على معدل النمو المطلوب فى رأس المال وبالتالي حجم الاستثمارات المطلوبة لتحقيق زيادة معينة فى الناتج القومى .

وأخيرا يمكن القول بأن هذه الدراسة قد أوضحت ضرورة التعرف على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى وأهم معوقات التوسع فيها حتى يمكن رسم سياسة استثمارية فعالة تتمشى بصورة واقعية مع إمكانيات الاقتصاد القومى الحالية والمتوقعة على التنفيذ المثمر لتلك الاستثمارات . وكذلك إمكانيات ومجالات التوسع فى الطاقة الاستيعابية من أجل تحقيق مزيد من الاستثمارات وبالتالي تحقيق معدلات أعلى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

قائمة المراجع العربية والأجنبية

أولا : المراجع العربية

- ١ - حكمت الداشيشي : استثمار الأرضة العربية ، دار الشايع للنشر - الكويت ١٩٧٨ .
- ٢ - دكتور رمزي زكي : أزمة الديون الخارجية - رؤية من العالم الثالث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٨ .
- ٣ - عصام عزيز شريف : دالة الانتاج وأهميتها الاقتصادية وتحليلها الإحصائي ، مجلة الاقتصاد العربي ، العدد ٣ ، تشرين الأول ١٩٧٨ .
- ٤ - محمد ابراهيم عبد الرحمن : الطاقة الاستيعابية للاقتصاد المصري وأثرها على جذب الاستثمارات الأجنبية ، بحث مقدم لدورة معهد التخطيط القومي طويلة الأجل ١٩٧٨ .
- ٥ - دكتور محمد زكي شافعي : التنمية الاقتصادية ، الكتاب الأول ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٨ .
- ٦ - دكتور محمد سلطان أبوعلى : اختيار نموذج هارود ودوبار كنموذج للتنمية بالاشارة الى التجربة المصرية ، مصر المعاصرة ، العدد ٣٥٢ ، ابريل ١٩٧٣ .
- ٧ - محمد البحوث والدراسات العربية : استخدامات عوائد النفط العربي حتى نهاية السبعينات ، القاهرة ١٩٧٨ .
- ٨ - دكتورة هناء خير الدين : الملاح الكلية للاقتصاد المصري ١٩٦٠-١٩٧٣ ، مصر المعاصرة ، العدد ٣٦٧ ، يناير ١٩٧٧ .

ثانيا : المراجع الأجنبية

- 1 - ADLER, J., : Absorptive capacity, the Concept and its Determinants, Brookings Institute, Washington D.C., 1965.
- 2 - AGRAWALA, A. & S.SINGH (eds) : Accelerating Investment in Developing Countries, Oxford Univ. Press, 1969.
- 3 - _____ : The Economics of Underdevelopment. Oxf. Un. Press, 1961.
- 4 - AHMAD, Y. : Absorptive Capacity of the Egyptian Economy, OECD Dev. Centre Studies, Paris 1976.
- 5 - CHENERY, H. and M. BRUNO : Development Alternatives in an Open Economy, Economic Journal, March 1962.
- 6 - _____ and A.STROUT : Foreign Assistance and Economic Development, the American Economic Review, Vol. LV1, Sept, 1966.
- 7 - DACY, D.C. : Foreign Aid and Growth in the less-Developed Countries, The Econ. Journal, Vol. 85. No 339, Sept. 1975.
- 8 - ECKSTEIN, O.: Capital Theory and Some Theoretical Problems, Am. Econ. Rev., Vol. LI No.2, May 1961.
- 9 - GEBELIN C. : Forecasting Absorptive Capacity for oil Revenues, in El. Mallakh R. U.S. and World Energy Resources, ICEED, Colorado, 1977.
- 10- GULHATTI, R. : The Need for Foreign Resources, Absorptive capacity. and Debt-servicing Capacity, in J. Adler (ed.) Capital Movements and Economic Development, McMillan, London, 1967.
- 11- Hagen, E. : The Economics of Development, Homewood, ILL, 1968.
- 12- HIGGINS, B. : Economic Development, Principles Problems and Policies, W. Norton N.Y. 1959.
- 13- _____ : U.N. and U.S. Foreign Economic Policy, Irwin, ILL, 1962.
- 14- ISLAM, N. : Foreign Capital and Economic Development, Japan, India and Canda, Tokyo, 1960.

- 15- JHINGAN M.L. : The Economics of Development and Planning with Special Reference to India, Vikas Pub. House, Bombay, 1975.
- 16- KAFKA A. : Economic Effects of Capital Movements in J.Adler (ed.): Capital Movements and Economic Development, McMillan , London, 1967.
- 17- KRASOVSKII A : Capital Investment Policy in the period of Developed Socialism, Problems of Economics, Vol. XXI, No. 8, Dec. 1978.
- 18- LEWIS, A. : On Assessing Development Plan, Economic Bull. of the Econ. Society of Ghana, June-July 1959.
- 19- MARRIS. R. : Can we Measure the Need for Development Assistance, Econ. Journal Sept., 1970.
- 20- MIER, G. : The International Economics of Development Harper & Row, N.Y. 1968.
- 21- M. KESELL R. : The Economics of Foreign Aid, Weidenfeld & Micolson, Lonson, 1968.
- 22- Rodan, R. : Capital Formation and Economic Development George Allen & Unwin, London, 1964.
- 23- _____ : International Aid to Underdeveloped Countries, Review of Econ. & Statistics, May 1961.
- 24- STEVENS, W.J : Capital Absorptive Capacity in the Developing Countries A. Sijthoff Leiden, 1971.
- 25- THIRWALL, A.P.: Growth and Development, with Special Reference to the Developing Countries, McMillan, London, 1972.
- 26- UNIDO : Comparative Study of Development Plans of Arab States, U.N., N.Y. 1976.
- 27- _____ : Industry 2000, New Perspectives, U.N., N.Y., 1979.
- 28- VANEK J. : Estimating foreign Resource Needs for Economic Development Mc Graw Hill, N.Y. 1967.
- 29- WALTERS A. : Incremental Capital-Output Ratio Econ. Journal, Dec.1968.
- 30- YOUNPOULOS P. & J. NUGENT : Economics of Development:Emperical Investiga-tion, Harper & Row, N.Y. 1976.